

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١)

السيد زهير الأعرجي



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

ابتدأ علم الرجال بإدراج أسماء الرواة، وتطور خلال السنين الطويلة ليصبح علماً يبحث عن شخصية الراوي، وصفاته في الصدق أو الكذب، وطبيعة محيطه الاجتماعي والعائلي، ومدى صلته بالإمام المعصوم عليه السلام. بمعنى أن النظرية الرجالية بدأت تبحث عن الراوي من حيث شخصيته في الصدق والكذب، ومنشأه الاجتماعي، ومنزلته العلمية أكثر من كونه اسماً مجرداً في قائمة أسماء.

وفي ما يلي عدد من المباني الأساسية في علم الرجال :

- ١ - إن القاعدة العامة في علم الرجال، هي أن الراوي الممدوح يعمل بروايته، بينما تهمل رواية الراوي الذي ورد فيه ذم أو قبح.
- ٢ - فساد المذهب لا يتعارض مع التوثيق. فالأصل أن يكون الراوي صادقاً في نقل الحديث بأمانة. ولذلك أخذ الفقهاء بالرواية من مذاهب مختلفة فاسدة كالواقفية والفتحية، بشرط لم يثبت عليهم الكذب، وأنهم

رووا الحديث وقت استقامتهم . أي أنَّ الأصل في علم الرجال هو : قبول الخبر ، لا قبول الشهادة .

٣ - فرَّق علماء الرجال بين المجهولين والمهملين .

فالمراد من (المجهول) هو : من صرَّح أئمة الرجال فيه بالمجهولية ، وهو : أحد الفاظ الجرح .

والمراد من (المهمل) هو : من عنونه أئمة الرجال ولم يضعفوه ، بل لم يذكر فيه مدح ولا قدح .

وقد بدأ الاهتمام بأسماء المهملين عند الفقهاء المتأخرين إلى درجة أنَّ ابن داود الحلِّي (ت ٧٠٧ هـ) كان يعمل بخبرهم كالممدوحين .

٤ - إنَّ النظرية الحديثة في علم الرجال ، هي : الاجتهاد في التوثيق بناءً على الأسس العلمية المتَّفَق عليها بين الفقهاء .

الفصل الأول

طبيعة نقل الحديث والسنة

مقدمة :

كانت جامعة علوم أهل البيت عليه السلام قاعدة ثابتة للعلم الرجالي . فمن حوزتها انطلقت الشرارة التأسيسية لبناء علم الحديث رواية ودراية على أيادي الشيخ النجاشي (ت ٤٥٠ هـ) ، وشيخ الطائفة الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) . وبقي فقهاء الشيعة يتدارسون الحديث تدقيقاً وتحقيقاً ، ويتكلمون فيه سنداً ودلالة . ومن أجل ذلك وغيره ، اختلف الفقهاء المجتهدون في الفتيا ؛ لاختلافهم في مدلول الروايات ، أو صحة سندها .

فالفقيه لا يستطيع - عند ممارسته عملية استنباط الحكم الشرعي - الاعتماد على مطلق الأخبار الواردة في الكتب الروائية ، خصوصاً بعد ابتعاده عن عصر النصوص الشرعية . فكان عليه انتقاء ما يعتبره حجة شرعية وما يفيد الاطمئنان بصدوره عن المعصوم عليه السلام ؛ ولذلك ألزم المجتهد نفسه في عصر الاستدلال على التمييز بين الثقات العدول من الرواة عن غيرهم من الضعفاء والمجاهيل .

فكان علم الرجال أحد الأدوات الرئيسية في الاستدلال على صحة الرواية عن طريق استقصاء القرائن والأمارات ، على كون الراوي أو الذي يروي عنه ثقة ، مؤتمن على حمل الرواية ، ونقلها للأجيال المتعاقبة ، دون التورط في الكذب ، أو التغيير ، أو التحوير ، أو كل ما يمس جوهر الحديث من سوء .

وتنبع أهمية علم الرجال من نكتة مفادها : إن أغلب الأحكام التي بين أيدينا إنما وصلت إلينا عبر روايات مسندة بأسانيد غير مقطوعة الصحة ولا الاعتبار . بل يحتاج الصحيح منها إلى : نظر ، وتنقيح ، ودقة في معرفة صحة الطريق إلى الرواية ، حتى نستطيع - شرعاً - العمل بمقتضاها ، وأداء وظيفتنا الشرعية ، التي كلفنا بها من قبل المولى عز وجل .

طبيعة نقل الحديث والسنة على ضوء متغيرات الزمان والمكان :

لم تكن عملية نقل الحديث خلال القرون العديدة الماضية بالعمل الميسور ، بل إنها واجهت اضطراباً خطيراً بعد وفاة رسول الله ﷺ ، وإصرار الخلفاء الثلاثة على منع كتابة الحديث ؛ مخافة اختلاطه بالقرآن . وهذا الزعم كان مجرد تبرير ؛ لحذف الأحاديث المساندة للولاية الشرعية لأنمة أهل البيت عليهم السلام .

العقبات التي وقفت بوجه نقل الحديث الصحيح :

ونظرة معمقة إلى التاريخ واستقراء لمعانيه ، نلاحظ أن عملية نقل السنة المطهرة قد واجهت مشاكل جمّة تمثلت في ثلاثة أبعاد مهمّة وهي :

أ - البعد الاجتماعي : ونبحث فيه شخصية الراوي وصدقه أو كذبه .

ب - البعد الثقافي : ونبحث فيه اختلاف العقائد المذهبية للرواة ووجود العوام بينهم .

ج - البعد السياسي : ونبحث فيه المنع المتعمّد لتدوين الحديث الشريف .

وما لم تتوفّر إحاطة تامة بتلك الأبعاد فإننا لا نستطيع ، وبعد أكثر من

أحد عشر قرناً على انتهاء عصر النصّ، من الاطمئنان على صحّة الروايات التي وردتنا من يد إلى يد خلال تلك الحقبة الطويلة من الزمن، وطالما كان الابتعاد عن زمن النصّ كبيراً، كان توثيق رجال الرواية صعباً. فهناك من وثّق بهم واعتمد عليهم في النقل، وهناك من طعن فيهم ولم يعتمد عليهم، وهناك من لم يعلم حالهم، وهم المجاهيل الذين لا بدّ من النظر في أمرهم من حيث التوثيق أو عدمه.

أ - البعد الاجتماعي :

ونتناول هنا شخصية الراوي، فشخصية الراوي مهمّة في نقل الحديث، والصدق والكذب صفتان تطرأان على الإنسان، تبعاً للمصالح والميول. وقد تنبأ رسول الله ﷺ بتغيّر المصالح والميول، فتتغيّر عندها طبيعة النقل، فقال ﷺ: «ستكثر بعدي القالة عليّ»^(١).

ولا شك أنّ البحر الاجتماعي تتلاطم على سطحه الكثير من المفاهيم والمصالح المتضاربة، وإلى ذلك أشار أمير المؤمنين عليه السلام، عندما سئل عن طبيعة الكذب على رسول الله ﷺ، فأجاب: «إنّ في أيدي الناس حقّاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً، وعامّاً وخاصّاً، ومحكماً ومتشابهاً، وحفظاً ووهماً». وقد كذب على رسول الله ﷺ على عهده، حتّى قام خطيباً فقال: أيّها الناس، قد كثرت عليّ الكذابة. فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار. ثمّ كذب عليه من بعده...»^(٢).

فكان أبو هريرة الدوسي «أكذب الناس على رسول الله ﷺ»، كما

(١) المعتبر ١ / ٢٩ المقدمة.

(٢) أصول الكافي ١ / ٥٠ ح ١ باب اختلاف الحديث.

روي عن أمير المؤمنين عليه السلام (١).

وكان من الكذابين : سمرة بن جندب ، ومحمد بن عكاشة
الكرماني ، وأحمد بن عبد الجوياري . بل إن عبد الكريم بن أبي العوجاء
عندما أمر أمير البصرة (محمد بن سليمان) بقتله ، وأيقن بالموت ، قال :
« والله لقد وضعتُ فيكم أربعة آلاف حديث ، أحرم فيها الحلال ، وأحل فيها
الحرام ، ولقد فطرتكم في يوم صومكم ، وصومتمكم في يوم فطركم » (٢).

ومع أن ابن أبي العوجاء قد بالغ في قضية وضع الحديث ، وهو الذي
كذب على رسول الله ﷺ فكيف نصدق حديثه هذا ؟ إلا أن هناك دلالة
نستفيدها من كلامه وهي ضخامة مشكلة الوضع في الروايات .

ولا شك أن الوضع الاجتماعي لبعض الرواة يتطلب دراسة أدق
وأعمق لميولهم وأهدافهم الاجتماعية ، ويتطلب أيضاً دراسة أكثر عمقاً
للأسباب التي أدت بالمدرسة السنية إلى الأخذ بعدالة الصحابة جميعاً ، مع
العلم بفسق البعض منهم .

فأعلن ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) اتفاق أهل السنة «على أن
الجميع عدول ، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة» (٣) .

وذهب الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) إلى أن «عدالة الصحابة ثابتة
معلومة بتعديل الله لهم ، وإخباره عن طهارتهم ، واختياره لهم في نص
القرآن» (٤) .

(١) شرح نهج البلاغة ٤ / ٦٨ .

(٢) الموضوعات ١ / ٣٧ .

(٣) الاصابة ١ / ٩ .

(٤) الكفاية في علم الدراية : ٤٦ ، باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة .

بينما زعم ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) بأن «للمصاحبة بأسرهم خصيصة، وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه؛ لكونهم على الإطلاق معذلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة»^(١).

إلا أن هذا التظاهر بعدالة جميع الأصحاب في المدرسة السنية لم يكن لينظلي على جميع العلماء والمحققين، فقد برز من الفقهاء في المدرسة السنية من قام بالتمييز بين المجروحين والمعدلين، وبين الضعفاء والمتروكين، وبين الأحاديث الموضوعة والصحيحة، كالسيوطي (ت ٩١١ هـ) الذي صنّف كتاب اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، وأبو فضل المقدسي (ت ٥٠٧ هـ) مصنّف كتاب تذكرة الموضوعات، وابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) مصنّف كتاب الضعفاء والمتروكين، والرازي (القرن الرابع الهجري) مصنّف كتاب الجرح والتعديل.

مواجهة أئمة أهل البيت عليهم السلام لظاهرة الكذب في الرواية :

واجه أئمة أهل بيت الهدى عليهم السلام ظاهرة الكذب، ووضعوا لمعالجتها الضوابط الشرعية، التي ألزمتنا بأخذ الروايات من الثقات، فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تنبأ بظهور الدس والوضع في الحديث، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : «... فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار...»^(٢).

بينما وضع أمير المؤمنين عليه السلام منهجاً في الإسناد، فقال : «إذا حدثتم بحديث فأسندوه إلى الذي حدثكم، فإن كان حقاً فلكم، وإن كان كذباً

(١) مقدّمة ابن الصلاح : ١٧٤ .

(٢) أصول الكافي ١ / ٥٠ ح ١ باب اختلاق الحديث .

فعليه»^(١).

في حين وصف الإمام الصادق عليه السلام طبيعة المصاعب التي تعتري نقل الحديث فقال عليه السلام: «إنا أهل بيت صديقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا، ويسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس...»^(٢).

وقد فصل الإمام الكاظم عليه السلام هؤلاء الكذابين وعصورهم، فقال: «ما أحد اجترأ أن يتعمد الكذب علينا إلا أذاقه الله حرّ الحديد، وإنّ (بياناً) كذب علي (علي بن الحسين) عليه السلام، فأذاقه الله حرّ الحديد، وإنّ (المغيرة بن سعيد) كذب علي (أبي جعفر) عليه السلام، فأذاقه الله حرّ الحديد، وإنّ (أبا الخطاب) كذب علي أبي جعفر الصادق عليه السلام فأذاقه الله حرّ الحديد، وإنّ (محمد بن بشير) لعنه الله يكذب علي، برئت إلى الله منه...»^(٣).

وينقل محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن: إنّ يونس قد سأله بعض الأصحاب: «يا أبا محمد، ما أشدّك في الحديث وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا، فما الذي يحملك على ردّ الأحاديث؟! فقال: حدّثني هشام بن الحكم أنّه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة. فإنّ (المغيرة بن سعيد) لعنه الله دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدّث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربّنا تعالى وسنة نبيّنا ﷺ؛ فإنّا إذا حدّثنا قلنا: قال الله عزّ وجلّ، وقال

(١) أصول الكافي ١ / ٤٢ ح ٧ باب رواية الكتب والحديث.

(٢) رجال الكشي رقم ١٧٤.

(٣) رجال الكشي رقم ٩٠٩.

قال يونس : وافيت العراق ، فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر عليه السلام ، ووجدت أصحاب أبي عبد الله عليه السلام متوافرين ، فسمعت منهم ، وأخذت كتبهم ، فعرضتها من بعد علي (أبي الحسن الرضا) عليه السلام ، فأنكر منها أحاديث كثيرة أن تكون أحاديث أبي عبد الله عليه السلام ، وقال لي : إن أبا الخطاب كذب علي أبي عبد الله عليه السلام ، لعن الله أبا الخطاب ، وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسون الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ؛ فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن ، فإننا إن تحدثنا حدثنا بموافقة القرآن ، وموافقة السنة ، إننا عن الله وعن رسوله نحدث ، ولا نقول : قال فلان وفلان ؛ فيتناقض كلامنا . إن كلام آخرنا مثل كلام أولنا ، وكلام أولنا مصادق لكلام آخرنا . فإذا أتاكم من يحلثكم بخلاف ذلك فردوه عليه ، وقولوا : أنت أعلم وما جئت به ، فإن مع كل قول منا حقيقة وعليه نوراً ، فما لا حقيقة معه ولا نور عليه فذلك من قول الشيطان»^(١) .

الدلالات :

ويمكننا استخلاص بعض الدلالات المهمة :

١ - إن للكذب أسباباً اجتماعية يغرق في بحرهما الراوي الكاذب ،

منها :

أ - الحصول على المال والجاه من قبل السلطة خصوصاً زمن معاوية بن أبي سفيان ، حيث أصبح وضع الحديث - بهدف تقوية سلطان

بني أمية - يدرّ مالاً وفيراً لم يحلم به أحد من قبل .

ب - الحصول على المنزلة والقبول الاجتماعي ، فلو ادعى شخص أنه سمع من رسول الله ﷺ حديثاً فرواه ، كان له مقعد اجتماعي متميز في التاريخ أو هكذا يعتقد ، وهكذا كان الأمر مع أبي هريرة الدوسي وغيره من الرّسّاعين .

ج - الانحراف في العقيدة ، وما يريده الراوي الكاذب هو تخريب عقائد الناس عبر بثّ الأحاديث الكاذبة بينهم ، كما قال عبد الكريم بن أبي العوجاء قبل مقتله ، وكما كان يعمل أبو الخطاب ، والمغيرة بن سعيد ، ومحمّد بن بشير ونحوهم .

٢ - إنّ نظرية عدالة جميع من صحب النبي ﷺ دون التمييز بين المجروحين والمعدّلين ، وبين الضعفاء والمتروكين ؛ تركت آثارها السلبية على مدرسة المذاهب الأربعة .
والحق أنّ وقوف فقهاء أهل البيت عليه السلام بوجه تلك النظرية يعدّ من أعظم الإنجازات العلمية التي تحقّقت في غريلة الأحاديث الصحيحة من الموضوعات في تاريخنا الإسلامي .

٣ - إنّ صفة الكذب وعلاقتها ببعض الرواة قد استشرى في جميع المذاهب الإسلامية ، فكان لا بدّ من نشوء علم الرجال ؛ لدراسة طبيعة الرواة وشخصياتهم من حيث الصدق والكذب ، وميزان الوثاقة .

ب - البعد الثقافي :

كان الوضع الثقافي في القرنين الثاني والثالث الهجريين محكوماً - على الأغلب - بالقرآن المجيد والحديث الشريف ، وكان عدد المؤمنين

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ١٦١

بولاية أهل البيت عليهم السلام كبيراً. فإذا كان عدد أصحاب الامام الصادق عليه السلام ، ممن رواوا عنه ، أكثر من أربعة آلاف راوٍ ، ذكرها الشيخ الطوسي في رجاله ، عندها نعلم بأن الوضع الاجتماعي الحاكم ، كان وضعاً إسلامياً متشريعاً على الأغلب .

ومع ذلك كان هناك عدد من الناس ممن كان يستمع إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام ولكنهم كانوا يعتقدون بمذاهب العامة أو مذاهب أخرى فاسدة ، كالقطحية ، والواقفية ، والناووسية ، ونحوها . وكان هناك عدد من العوام ممن رواوا الرواية .

فكان وهب بن وهب عامياً ، ضعيفاً ، متروك الحديث ^(١) . وكان عمّار الساباطي ضعيفاً ، فاسد المذهب ^(٢) . وكان أحمد بن هلال ضعيفاً ، فاسد المذهب ^(٣) . وتلك الأسماء نماذج حملها لنا التاريخ للحكاية عن الوضع الاجتماعي العام في أمة المسلمين .
وكان الأصل في الأخذ بالحديث ، هو : أن يكون الراوي صادقاً ، مهما كان مذهبه أو عقيدته أو درجة علمه .

قال الشيخ الطوسي : «وأما العدالة المراعاة في ترجيح أحد الخبرين على الآخر ، فهو أن يكون الراوي معتقداً للحق ، مستبصراً ، ثقة في دينه ، متحرّجاً عن الكذب ، غير متهم فيما يرويه» ^(٤) .

كان فقهاء الشيعة في القرون الهجرية الأولى على درجة عظيمة من

(١) الاستبصار ٤٨/١ ح ١٣٤ .

(٢) الاستبصار ٣٧٢/١ ح ١٤١٣ .

(٣) الاستبصار ٢٨/٣ ح ٩٠ .

(٤) عدّة الاصول ١ / ٣٧٩ .

الوعي لوضع الرواة، وقد لخص الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) ذلك في عُدَّة الأصول، فقال: «إنا وجدنا الطائفة ميّزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار، فوثّقت الثقات منهم، وضعفت الضعفاء، وفرّقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته ومن لا يعتمد على خبره، ومدحوا الممدوح منهم، وذمّوا المذموم، وقالوا: فلان متهم في حديثه، وفلان كذاب، وفلان مخلّط، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد، وفلان واقفي، وفلان فطحي، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها، وصنّفوا في ذلك الكتب واستثنوا الرجال من جملة ما روه من التصانيف في فهارسهم، حتّى أنّ واحداً منهم إذا أنكر حديثاً نظر في إسناده وضعفه بروايته، هذه عاداتهم على قديم الوقت وحديثه، لا تنخرم»^(١).

وكان الفقهاء عند توثيقهم أحد الرواة يستخدمون اللغة الجميلة الواضحة، مثلاً: يقول الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) في توثيق الشيخ الصدوق (ت ٣٢٩ هـ): «كان جليلاً، حافظاً للأحاديث، بصيراً بالرجال، ناقداً للأخبار»^(٢).

ومع أنّ أتباع أئمة أهل البيت عليهم السلام لم يكونوا قلة، بل كانوا من الكثرة بحيث كانت ثقافة آل البيت عليهم السلام هي الحاكمة في المجتمع، إلا أنّ الحزبية الفكرية التي جاء بها الإسلام، استغلّتها شريحة من الناس؛ فتمذهبت بمذاهب شتى، واتّبعت نحل وأفكار مختلفة.

فمنهم من آمن بإمامة محمّد بن الحنفية (الكيسانية)^(٣)، ومنهم من

(١) عُدَّة الأصول ١ / ٣٦٦.

(٢) الفهرست - الشيخ الطوسي -: ٤٩٥.

(٣) الملل والنحل ١ / ١٤٧، والفرق بين الفرق: ٢٣.

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ١٦٣

آمن بإمامة زيد بن علي بن الحسين عليه السلام (الزيدية والجارودية
والسليمانية)^(١)، ومنهم من آمن بأن الإمام الصادق عليه السلام هو مهدي هذه
الأمّة (الناوسية)^(٢)، ومنهم من آمن بإمامة إسماعيل بن الإمام الصادق عليه السلام
(الإسماعيلية)^(٣)، ومنهم من آمن بإمامة عبد الله الأفطح بن الإمام
الصادق عليه السلام (القطحية)^(٤)، ومنهم من زعم بأن الإمام موسى بن
جعفر عليه السلام هو المهدي (الواقفية)^(٥)، ومنهم من زعم بالوهية الإمام
الصادق عليه السلام (الخطابية)^(٦)، ومنهم من زعم بإمامة محمد بن عبد الله بن
الحسن (المغيرية)^(٧)، وكثير غيرهم ممن ادّعى ما ليس له، وانحرف عن
الجماعة، وزاغ عن شريعة سيّد المرسلين صلّى الله عليه وآله.

وقد ورد ذمّ أبي الجارود في روايات رجال الكشي^(٨).

وورد لعن أبي الخطاب على لسان الإمام الصادق عليه السلام وقال: «اللهم

أذقه حرّ الحديد»^(٩).

قال الشهرستاني: «إنّ أبا الخطاب عزى نفسه إلى أبي عبد الله

جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، ولمّا وقف الصادق على غلوّه الباطل في

حقّه، تبرأ منه ولعنه وأمر أصحابه بالبراءة منه، وشدّد القول في ذلك، وبالحق

(١) رجال الكشي رقم ١٠٤، والملل والنحل ١ / ١٥٤ - ١٦١.

(٢) فرق الشيعة: ٧٨.

(٣) الملل والنحل ١ / ١٦٧ - ١٦٨.

(٤) الملل والنحل ١ / ١٦٧، و فرق الشيعة: ٨٨ - ٨٩.

(٥) الملل والنحل ١ / ١٦٨ - ١٦٩.

(٦) رجال الكشي رقم ١٣٥.

(٧) فرق الشيعة: ٧١ - ٧٢.

(٨) رجال الكشي رقم ١٠٤.

(٩) رجال الكشي رقم ٥٠٩.

في التبرّي منه واللّعن عليه فلمّا اعتزل عنه ، ادّعى الإمامة لنفسه»^(١) .
 وورد لعن المغيرة بن سعيد . فقد روى الكشي عن الإمام
 الرضا عليه السلام : «كان المغيرة بن سعيد يكذب على أبي جعفر فأذقه الله حرّ
 الحديد . وروى عن ابن مسكان ، عمّن حدّثه من أصحابنا ، عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال : سمعته يقول : لعن الله من قال فينا ما لا نقوله في أنفسنا ،
 ولعن الله من أزالنا عن العبودية لله الذي خلقنا وإليه مآبنا ومعادنا وبيده
 نواصينا»^(٢) .

وهذا الاضطراب من أولئك الرواة في قضايا الاعتقاد يرجع في منشئه
 إلى خلفية ثقافية ونفسية ضعيفة ، فكان من الرواة من هو عامّي من الذين
 لا حظّ لهم في القراءة أو الكتابة فضلاً عن العلم بالأحكام أو بأصول
 المذهب .

فليث بن أبي سليم كان من العوامّ ، قيل فيه : «روى في فضل الصلاة
 في مسجد الكوفة ، وهو عامّي بلا إشكال»^(٣) . ووهب بن وهب من العوام
 أيضاً وغيرهم .

والمدار في صحّة نقل الحديث ، هو : الوثاقة ، حتّى لو كان عاميّاً ،
 ولكن الأغلب أنّ العوامّ لا يدركون خطورة التلاعب بنصّ الحديث ؛ ولذلك
 لا يؤخذ بروايتهم .

والرواة كان منهم الغلاة ومنهم أصحاب المذاهب الفاسدة ، التي
 تحكي ضيق أفق إدراكهم وحبّهم لذاتهم ، فما أن اختلف مع المعصوم عليه السلام

(١) الملل والنحل / ١ - ١٧٩ - ١٨١ .

(٢) رجال الكشي رقم ١٠٣ .

(٣) كامل الزيارات : ٣١ باب ٨ .

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ١٦٥

حتى ادعى الإمامة لنفسه ، ومنهم من جمع الحقوق الشرعية ك: (حيان السراج) واشترى بها العقار والدار ، فلما توفي الإمام عليه السلام أنكر موته وأسس مذهباً لنفسه ؛ حرصاً على المال^(١) .

وهذا الوضع الصعب سبب مشكلة جديدة ، وهي أنه جعل بعض الأصحاب والفقهاء يتشدّدون في تدقيق سجل الرواة وتوثيقهم ، بحيث أصبح من ينسب الغلو إلى الراوي لمجرد سماع رواية قد لا يدرك معناها ، وهذا تجريح بالثقات من الرواة ، وهو أمر خطير في علم الرجال . وإلى ذلك أشار العلامة المامقاني : «إنه لا بدّ من التأمل في جرحهم بأمثال هذه الأمور ومن لحظ مواضع قدحهم في كثير من المشاهير كيونس بن عبد الرحمن ، ومحمّد بن سنان ، والفضل بن عمر ، وأمثالهم ، عرف الوجه في ذلك ، وكفاك شاهداً إخراج أحمد بن محمّد بن عيسى ، وأحمد بن محمّد بن خالد البرقي من قم . بل عن المجلسي الأوّل : إنه أخرج جماعة من قم . بل عن المحقّق الشيخ محمّد بن صاحب المعالم : إنّ أهل قم كانوا يخرجون الراوي بمجرّد توهم الريب فيه .

فإذا كانت هذه حالتهم وذا ديدنهم ، فكيف يعوّل على جرحهم وقدحهم بمجرّده ؟ بل لا بدّ من التروّي والبحث عن سببه والحمل على الصّحة مهما أمكن»^(٢) .

الدلالات :

١ - إنّ أجلاء الطائفة كانوا على درجة كبيرة من الوعي لوضع الرواة

(١) راجع رجال الكشي رقم ٨٧١ .

(٢) مقياس الهداية : ٤٩ .

من ناحية العلم أو الجهل ، صحّة المعتقد أو بطلانه ، الاستقامة أو الفساد ، وكانوا يشيعون ذلك الوعي بين الناس ، فأصبح المجتمع في إطار ثقافة عامّة تميّز الصادق من الكاذب ، إلى درجة أنّ أهل قم كانوا يخرجون الراوي الكاذب أو من يتوهمون أنّه كاذب من ديارهم ، وكانت تلك قمة الشفافة الرجالية للمتقدّمين من أهل العلم .

٢ - إنّ الخلفية الثقافية للراوي قد تكون سبباً في انحرافه عن الجادّة ، فإذا كان الراوي لا يعي حرمة تزوير الحديث عن المعصوم عليه السلام ، ولا يدرك عظمة إثم الوضع ؛ أصبح الكذب عنده أمراً مستساغاً ، خصوصاً وأنّ بين الرواة من كان عامياً أو ادّعى لنفسه الإمامة أو أنكر موت الإمام عليه السلام ؛ حرصاً على المال .

٣ - إنّ مشكلة الكذب والتزوير خلقت مشكلة جديدة ، وهي التشدّد العظيم في سجلّ الرواة ، ممّا أدّى إلى تجريخ عدد من الثقات ، وهذا الأمر بحاجة إلى مراجعة علمية وتروؤ ؛ من أجل الوصول إلى الأسباب الداعية إلى التجريخ وتصحيحها .

ج - البعد السياسي :

وبالتأكيد فإنّ الوضع السياسي بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن يسمح بازدهار نقل الحديث الصحيح ، فقد أحرق الخليفة الأول بعض كتب الحديث ، وبضمنها خمسمائة حديث كان قد جمعها هو من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله ^(١) . بينما أحرق الخليفة الثاني جميع كتب الحديث

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ٥ ، النص والاجتهاد : ٥١ .

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ١٦٧

المتداولة بحجة اختلاطها بالقرآن. وهي من أوهن الحجج؛ لاختلاف أسلوب كلام الخالق عن كلام المخلوق ﷺ.

«هو سبب لا يقتنع به عاقل عالم، ولا يقبله محقق دارس. اللهم إلا إذا جعلنا الأحاديث من جنس القرآن في البلاغة، وأن أسلوبها في الإعجاز من أسلوبه! هذا مما لا يقره أحد حتى ولا الذين جاؤوا بهذا الرأي. إذ معناه إبطال معجزة القرآن وهدم أصولها من القواعد. على أن الأحاديث لو كانت قد كتبت فائماً ذلك على أنها أحاديث للنبي ﷺ، وبين الحديث والقرآن - ولا ريب - فروق كثيرة يعرفها كل من له بصر بالبلاغة وذوق في البيان.. فيكون ذلك على أنها أحاديث، ويتلقاها المسلمون على أنها كلام النبي، ويظل أمرها على ذلك جيلاً بعد جيل، فلا يدخلها الشوب، ولا يعترها التغيير، ولا ينالها الوضع.. وما لهم يذهبون إلى اختراع الأسباب وابتداع العلل»^(١).

وكان من نتائج تلك السياسة أن طالت يد التحريف بعض جوانب السنة الشريفة. ولولا تصدي أئمة أهل البيت عليهم السلام لحفظ السنة؛ لآل المصير إلى انهدام الركن الثاني من أركان الشريعة السماوية.

روى البيهقي في سننه عن عبد الرزاق، وابن أبي شيبة: إن عمران بن الحصين صلى خلف علي عليه السلام فأخذ بيد مطرف بن عبد الله، وقال: لقد صلى صلاة محمد ﷺ، ولقد ذكرني صلاة محمد ﷺ^(٢). وكان الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يجهر بالبسملة في الصلاة، وهي من سنة رسول الله ﷺ، فبالغ بنو أمية في المنع عن الجهر

(١) أضواء على السنة المحمدية: ٢٧ - ٢٨.

(٢) سنن البيهقي ٢ / ٦٨، وأنساب الأشراف ٢ / ١٨، وكنز العمال ٨ / ١٤٣.

بها؛ سعيًا في إبطال آثار أمير المؤمنين عليه السلام ^(١).

روى النسائي والبيهقي في سننهما عن ابن عباس أنه كان يقول: اللهم العنهم فقد تركوا السنن ببغيض علي ^(٢).

وهكذا تبدلت الأحكام، حتى تجزأ ابن الزبير على تقديم الصلاة قبل الخطبة يوم الجمعة.

يقول الإمام علي بن الحسين عليهما السلام في دعاء يومي الجمعة والأضحى: «اللهم إن هذا المقام لخلفائك وأصفيائك، ومواضع أمانك في الدرجة الرفيعة التي اختصتهم بها، قد ابتزوها. حتى عاد صفوتك وخلفاؤك مغلوبين مقهورين مبتزين، يرون حكمك مبدلاً وكتابك منبذاً، وفرائضك محرّفة عن جهات شرعك، وسنن نبيك متروكة» ^(٣).

وقد آمن أئمة أهل البيت عليهم السلام بأن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يأمر بكتابة سنّته، إلا أنه ندب إلى ذلك كثيراً، وأملى على علي عليه السلام أحاديث كتبها وجمعها في كتاب مدرج كان عنده، ثم انتقل إلى أولاده الأئمة عليهم السلام.

فقد روى (الحكم بن عيينة) أنه اختلف مع الإمام الباقر عليه السلام في حكم، فأخرج الإمام عليه السلام كتاباً مدروجاً عظيماً، ففتحه وجعل ينظر حتى أخرج المسألة منها، وقال للحكم: «هذا خطّ علي وإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله» ^(٤).

وذكر السيّد شرف الدين رحمته الله: إن في كتاب الفرائض من الجزء الرابع

(١) تفسير النيشابوري بهامش تفسير الطبري ١ / ٧٩.

(٢) نقلاً عن تعليقة السندي بهامش سنن النسائي ٥ / ٢٥٣.

(٣) الصحيفة السجادية دعاء ٤٨.

(٤) رجال النجاشي رقم ٩٦٦.

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ١٦٩

في باب (إثم من تبرأ من مواليه): «حدَّثنا قتيبة، حدَّثنا جرير، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، قال: قال علي عليه السلام: ما عندنا كتاب نقرؤه إلا كتاب الله، غير هذه الصحيفة. قال: فأخرجها فإذا فيها أشياء من الجراحات».

ثم قال السيّد شرف الدين: «وتراه صريحاً بأن ليس للمسلمين أنثى كتاب يتلى إلا كتاب الله عزّ وجلّ وتلك الصحيفة».

وقد ذكرها صاحب (المشكاة) في (باب الصيد والذباح) وفي (باب حرم المدينة) فراجع^(١).

ويستقرأ من بعض المصادر أنّ فتاوى أئمة المذاهب الاجتهادية السنيّة قد اختلطت بأحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وكأنّها نسبت إليه صلى الله عليه وآله وسلم في بعض موارد الاحتجاج التي يعجز فيها صاحب الفتوى من إبراز الدليل.

يقول ابن قدامة في المغني: «يعلم من أدلة المذاهب: إنّ جلّ الأحاديث التي يحتجّ بها أهل الحديث على أهل الرأي وعلى القياسيين من علماء الرواية، هي من أحاديث الأحاد، التي لم تكن مستفيضة في العصر الأوّل، أو نُقل عن الصحابة والتابعين خلاف في موضوعها. فعلم بذلك أنّها ليست من التشريع العام - الذي جرى عليه عمل النبي وأصحابه، وليست ممّا أمر النبي أن يبلغ الشاهد فيه الغائب -، بل كانت ممّا يرد كثيراً في استفتاء مستفت عرضت له المسألة فسأل عنها فأجيب. ولعلّه لو لم يسأل لكان في سعة من العمل باجتهاده فيها، ولكان خيراً له وللناس؛ إذ لو كانت

(١) مؤلفو الشيعة: ١٥. وفتح الباري ٧ / ٨٣. ومسند أحمد ٣ / ٣٥، ٤٤، ١٢١،

من مهمات الدين - التي أراد الله تكليف عباده إيّاها - لبيّنها لهم من غير سؤال ، فإنّ الله تعالى أعلم بما هو خيرٌ لهم .. وقد كان النبي ﷺ يكره كثرة السؤال ونهى عنها ؛ لئلا تكون سبباً لكثرة التكاليف فتعجز الأمة عن القيام بها ...»^(١).

نقل السيوطي في تنوير الحوالك عن القاضي أبي بكر بن العربي : «إنّ مالكاَ روى مائة ألف حديث ، جمع منه في الموطأ عشرة آلاف ، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويخبرها بالآثار والأخبار حتّى رجعت إلى خمسمائة»^(٢).

ثمّ نقل السيوطي أيضاً في تقريبه عن ابن حزم : إنّهُ أحصى سبعين حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل بها^(٣).

وقال الليث بن سعد : أحصى على مالك سبعين مسألة وكلّها مخالفة لسنة الرسول^(٤).

وألّف الدارقطني جزءاً فيما خالف فيه مالك من الأحاديث في موطأه^(٥).

وكان من آثار تأخير تدوين الحديث إلى ما بعد المائة الأولى من الهجرة وصدر كبير من المائة الثانية : أن اتسعت أبواب الوضع بغير ضابط ولا قيد ، واختلط الصحيح بالموضوع من الحديث الشريف .

(١) مقدمة كتاب المغني ١ / ١٨ - ١٩ .

(٢) تنوير الحوالك : ٦ .

(٣) تنوير الحوالك : ٨ .

(٤) جامع بيان العلم وفضله ٢ / ١٤٨ .

(٥) أضواء على السنة المحمّدية : ٢٩٨ .

الدلالات :

١ - إن عدم كتابة السنة النبوية الشريفة كان لها مدلولان :

الأول : ظاهري ، وهو الزعم باحتمال اختلاط أحاديث النبي ﷺ بالقرآن الكريم . وهذا الاحتمال ضعيف عقلاً وشرعاً ؛ فأسلوب القرآن الكريم يختلف عن أسلوب الحديث النبوي الشريف ، ومجرد عرض الاحتمال يعكس عدم التدبر بكتاب الله المجيد ذاته الذي تحدى العرب بإعجازه ووعد المرسل عز وجل بحفظه إلى يوم القيامة ، بقوله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(١) .

الثاني : واقعي ، وهو خشية القوم من ذكر فضائل علي عليه السلام وأهل البيت عليه السلام ؛ لأن في التدوين تثبيت لتلك الفضائل دون شك ؛ فينفضح عندها من اغتصب الخلافة من أئمة أهل البيت عليه السلام .

٢ - إن عدم كتابة الحديث قد أدّى - لاحقاً ، وبعد فترة وجيزة - إلى التجزؤ على الأحكام الشرعية وتبديلها ، كما عمد عبد الله بن الزبير على تقديم الصلاة على الخطبة يوم الجمعة ، أو ما كان من المبالغة في المنع عن الجهر بالبسملة في الصلاة عند بني أمية وغيرها .

٣ - اختلاط أحاديث النبي ﷺ بفتاوى أئمة المذاهب الأربعة إلى حد أن أحدهم (وهو مالك) روى مائة ألف حديث ، ولم يعمل إلا بخمسمائة منها . وفي ذلك تشويش عظيم على شريعة سيد المرسلين ﷺ .

وبالنتيجة :

فإن علم الرجال من أشرف العلوم الشرعية ، وإلى ذلك أشار العلامة الحلي (ت ٧٢٦ هـ) بأن (العلم بحال الرواة من أساس الأحكام الشرعية ، وعليه تبنى القواعد السمعية ، يجب على كل مجتهد معرفته وعلمه ، ولا يسوغ له تركه وجهله ، إذ أكثر الأحكام تستفاد من الأخبار النبوية ، والروايات عن الأئمة المهديّة - عليهم أفضل الصلاة وأكرم التحيات - فلا بدّ من معرفة الطريق إليهم ، حيث روى مشايخنا - رحمهم الله - عن الثقة وغيره ، ومن يُعمل بروايته ، ومن لا يجوز الاعتماد على نقله) (١) .



الفصل الثاني

المدارس الرجالية في التأريخ الإمامي

مقدمة :

لا شك أنَّ التحسُّس بضرورة تدوين أسماء الرجال - الذين نقلوا أحاديث النبي ﷺ والأئمة المعصومين عليه السلام - كان قوياً، حتَّى في عصر أئمة الهدى عليه السلام ؛ لثلاث تضييع على الأجيال القادمة مقاييس التوثيق وتختلط عليهم صفات الرواة . فكان علم الرجال من أوائل العلوم الإسلامية التي اهتم بها الأصحاب بشكل استثنائي ، وتشير المصادر الإمامية إلى أنَّ «أول من أسس علم الرجال وصنّف فيه هو : أبو محمد عبد الله بن حيّان بن أبجر الكناني (ت ٢١٩ هـ) ، صنّف كتاب الرجال كما في فهرس أسماء المصنّفين من الشيعة للنجاشي ، قال : وبيت جيلة بيت مشهور بالكوفة ، وكان عبد الله واقفاً ، وكان فقيهاً ، ثقة ، مشهوراً ، له كتب منها : كتاب الرجال إلى آخر ما ذكر من أسماء مصنّفاته . ثمّ قال : ومات عبد الله سنة تسع عشرة ومائتين»^(١) .

وفي ضوء تلك الأفكار ، فإنّنا سنعتبر بداية نشوء علم الرجال في المدرسة الإمامية : القرن الثالث الهجري ، وسوف نتناول الآثار العلمية الرجالية لكل قرن ، مع تحليل مقتضب لنتائج كلّ مرحلة تاريخية من تلك المراحل الطويلة .

(١) تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام : ٢٣٣ .

١ - القرن الثالث الهجري :

وفي هذه الفترة المبكرة بدأ التحسُّس الأولي بأهميَّة درج أسماء الرواة، والاطمئنان إلى أنَّ ما سينقل إلى الأحفاد لا بدَّ وأن يستند إلى قواعد كَلِيَّة في التوثيق. وأهمُّ كتب هذه المرحلة هو كتاب أحمد بن عبد الله بن أحمد البرقي (من أعلام القرن الثالث الهجري)، المسمَّى بـ: رجال البرقي ولكن الكتاب ينسب أحياناً إلى أحمد بن محمَّد البرقي صاحب المحاسن (ت ٢٧٤ هـ)^(١). وعلى أيِّ تقدير فإنَّ رجال البرقي يعدُّ من أهمِّ كتب هذه المرحلة، حيث وفق المصنَّف فيه إلى ذكر طبقات الرواة من زاوية صحبتهم لكلِّ إمام، ولكنَّه لم يتعرض لتوثيقهم أو تضعيفهم.

ومن ثمار هذه المرحلة كتب رجالية أقلَّ أهميَّة، مثل :

١ - كتاب الرجال لعبد الله بن أبجر الكناني (ت ٢١٩ هـ)، المذكور آنفاً.

٢ - معرفة رواة الأخبار والمشايخ للحسن بن محبوب السَّراد (ت ٢٢٤ هـ).

٣ - كتاب الرجال لأبي محمَّد الحسن بن علي بن فضال الكوفي (ت ٢٢٤ هـ) من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

٤ - كتاب الرجال لابنه أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن فضال الكوفي (من أعلام القرن الثالث الهجري).

٥ - كتاب المشايخ لأبي محمَّد جعفر بن بشير البجلي الوشاء

(١) رجال النجاشي رقم ١٨٢.

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ١٧٥

(ت ٢٨٠ هـ).

٦ - كتاب تاريخ الرجال لأحمد بن علي العلوي العقيقي

(ت ٢٨٠ هـ).

٧ - كتاب رجال الشيعة لعلي بن الحكم النخعي الأتباري (من أعلام

القرن الثالث الهجري).

ولأسباب تاريخية فقدت جميع تلك الكتب، ولم يصلنا منها إلا كتاب رجال البرقي المطبوع مع رجال أبي داود الحلبي. وحتى رجال البرقي اختلف في نسبه، فنسبه البعض إلى البرقي الابن، وهو: أحمد بن محمد بن خالد البرقي. ونسبه آخرون إلى البرقي الأب، وهو: محمد بن خالد البرقي، كما سنبينه لاحقاً.

وتكمن أهمية مصنفات هذه المرحلة بأنها صُنفت أما في زمان حياة الأنمة عليه السلام، أو بعد وفاتهم عليه السلام بفترة قصيرة جداً. وهذا مهم للغاية؛ لأن الجوّ الاجتماعي الحاكم على التوثيق أو التضعيف يجعل من عملية الجرح والتعديل أقرب إلى الواقع الموضوعي من أي فترة زمنية أخرى، وقد هيأت هذه المرحلة لفقهاء القرنين الرابع والخامس الهجريين مادة علمية هائلة؛ لتطوير علم الرجال، وتمحيص ما تمّ تثبيته من جرح وتعديل، أو تضعيف وتوثيق لرواة الأحاديث.

٢ - القرن الرابع الهجري :

وقد حمل لنا هذا القرن عدداً محدوداً من الكتب الرجالية إلا أنها على

درجة كبيرة في الأهمية، منها :

- ١ - كتاب الرجال لحميد بن زياد الدهقان (ت ٣١٠ هـ) (١).
- ٢ - كتاب الرجال للشيخ أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدة (ت ٣٣٣ هـ). وقد جمع المصنف فيه أسماء من روى عن الامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام وعددهم أربعة آلاف رجل ، أوردهم الشيخ الطوسي في رجاله .
- ٣ - كتاب الطبقات لأحمد بن محمد القمي (ت ٣٥٠ هـ) .
ولكن أهم الكتب الرجالية المؤلفة في هذه الفترة كتاب رجال الكشي الموسوم بـ: **معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين عليهم السلام لأبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي** (ت ٣٢٨ هـ) المعاصر لابن قولويه (ت ٣٦٧ هـ) ومن علماء عصر الغيبة الصغرى ، وكان ذلك الكتاب مثقلاً بالأخطاء ، فقام الشيخ الطوسي بتهذيبه وتجريده من الزيادات وسمّاه بـ: **اختيار الرجال** ، ثم أملاه على تلاميذه في النجف الأشرف سنة ٤٥٦ هـ (٢) .
وامتاز كتاب اختيار الرجال بذكره للروايات بأسانيدھا الدالة على أحوال الرواة ، وطبيعتهم ، وما ورد فيهم من قدح أو مدح . إلا أن كتاب رجال الكشي الأصل لم يصل إلينا ، وما وصل إلينا هو كتاب اختيار الرجال للكشي للشيخ الطوسي رحمته .

ومن رواد هذه الفترة أيضاً الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) . فقد ألف كتاب المشيخة حيث ذكر فيه مشايخه من الرجال ، وصل عددهم إلى أكثر من مائتي شيخ ، وكتاب المشيخة مطبوع في القسم الأخير من كتاب من

(١) رجال النجاشي رقم ٣٣٩ .

(٢) فرج المهموم : ١٣٠ .

لا يحضره الفقيه . وله كتاب آخر في الرجال اسمه **كتاب المصابيح** فيمن روى عن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام^(١) ، وقد بؤيه في خمسة عشر باباً فيمن روى عن النبي ﷺ من الرجال والنساء ، وفيمن روى عن أئمة أهل البيت عليهم السلام وبضمنهم سيّدة نساء العالمين فاطمة الزهراء عليها السلام ، وأسماء الرجال الذين خرجت إليهم التوقيعات من صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف) .

ولا شك أن تلك الفترة التاريخية في علم الرجال كانت مثقلة بهموم الغيبة والترقب لظهور الامام القائم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) ، فكان ذلك الترقب مدعاة لركود التصنيف والتأليف . إلا أن ذلك الجمود النسبي كان كالهذوء الذي سبق العاصفة . فما أن انتهى هدوء القرن الرابع الهجري ، حتّى هبّت عاصفة القرن الخامس العلمية بما حملته من روح تأسيسية علمية لمباني المدرسة الإمامية . فكان القرن الخامس الهجري من أنشط القرون على الصعيدين العلمي والتأسيسي لمباني المذهب في علوم الفقه والأصول والرجال .

٣ - القرن الخامس الهجري :

ويمكن اعتبار هذه الفترة الحاسمة في تاريخ الإمامية بفترة التأسيس العلمي للمدرسة الرجالية ، فقد ألّفت فيها الأصول الرجالية للطائفة الإمامية (وهي رجال النجاشي ، واختيار الكشي ، والرجال ، والفهرس للشيخ الطوسي ، والضعفاء المنسوب إلى ابن الغضائري) . ومن اعمدة هذه

المدرسة شيخان جليلان من مشايخ الطائفة هما: الشيخ أبو العباس أحمد بن علي بن العباس النجاشي (ت ٤٥٠ هـ)، والشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ).

فقد ألّف النجاشي **فهرسُ أسماءِ مصنّفي الشيعة** المشتهر بـ: **رجال النجاشي**، ويتّسم الكتاب بالشمولية والتفصيل في كنى الرواة وألقابهم ومنازلهم وأنسابهم، وقد ذكر المصنّف ترجمة (١٢٦٩) راوياً مع مصنّفاتهم، ولمحاً عن حياتهم، ودرجة وثافتهم أو ضعفهم، حسبما اقتضته الإحاطة العلمية بشؤونهم، والمعروف عند فقهاء الطائفة أنّ كتاب **رجال النجاشي** كان قد أُلّف بعد تأليف الشيخ لكتابه **رجال الطوسي** والفهرست. وفي ضوء ذلك، نستطيع القول بأنّ **رجال النجاشي** استدرّك النواقص التي وقعت في كتاب **الفهرست** للشيخ **الطوسي**.

أما الشيخ **الطوسي** **رحمته** فقد قام بتحرير ثلاثة كتب رجالية رئيسية، وهي:

أ - الفهرست: وهو كتاب حاول فيه المصنّف ذكر أسماء المؤلفين الذي اتصل إليهم إسناده، مع التصريح بثقتهم أو الاكتفاء بذكر مؤلفاتهم، وهو يحتوي على ما يزيد من تسعمائة اسم من أسماء المصنّفين أصحاب الكتب والأصول، حيث أورد لكل من ترجم له كتاباً أو أصلاً، مصرّحاً في الوقت نفسه بدرجة وثاقة الكتاب أو الأصل.

ب - رجال الطوسي: ويسمّى أيضاً بـ: **الأبواب**؛ لأنّه رتّب على أبواب بعدد رجال أصحاب النبي **ﷺ**، ورجال أصحاب كلّ إمام من أئمة الهدى **عليهم السلام**، ورجال من لم يرو عنهم إلا بواسطة، ويتضمّن الكتاب حوالي (٨٩٠٠) اسم على قسمين:

١ - من روى عن النبي ﷺ أو أحد الأئمة عليهم السلام .

٢ - من لم يرو عنهم عليهم السلام .

وكان الهدف من التأليف : جمع شتاتهم وتمييز طبقاتهم ، لا تمييز الممدوح منهم من المذموم .

ج - اختيار معرفة الرجال : ويعدّ هذا الكتاب نسخة منقّحة ومختصرة لكتاب رجال الكشي ، وميزته : هو ربط الروايات بأسانيدھا الدالة على وثاقة الرواة أو عدم وثاقھم .

وقد أثمرت تلك الفترة عن كتب رجالية أخرى أقل أهمية من تصنيفات النجاشي والطوسي ، نذكرها لأهميتها التاريخية ، وهي :

١ - كتاب الاشتغال في معرفة الرجال لأحمد بن محمد الجوهري البغدادي (ت ٤٠١ هـ) .

٢ - كتاب الفهرس^(١) للشيخ أبو عبد الله أحمد بن عبد الواحد البرّاز المعروف بابن عبدون (ت ٤٢٣ هـ) ، وهو من مشايخ النجاشي والطوسي .

٣ - كتاب رجال ابن الغضائري ، الذي يعدّ من كتب هذه المرحلة ، وقد تضاربت الأقوال على ثبوته وصحته ؛ وهو مردّد النسبة بين كونه لأحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري كما هو المشهور ، وكونه لوالده الحسين بن عبيد الله (ت ٤١١ هـ) الذي كان أحد مشايخ النجاشي وشيخ الطائفة .

والكتاب خاص في أسماء الرواة الذين لا يؤخذ بروايتهم ، ولذلك كان الاسم دالاً على المسمّى ، فسُمّي بـ : كتاب الضعفاء ، وافتقد هذا الكتاب

حوالي قرنين ونصف من الزمان، حتّى عثر عليه السيّد أحمد بن طاووس (ت ٦٧٣ هـ)، وبعدها كثر النقل عنه لدى الرجاليين المتأخّرين وبضمنهم السيّد ابن طاووس وتلميذه: ابن داؤد الحلّي، والعلامة الحلّي. وكان إعجاب السيّد ابن طاووس بـ: كتاب الضعفاء مدعاة لإدراجه ضمن كتابه **حلّ الإشكال في معرفة الرجال**، وبقي وضع الكتاب على هذا الشكل مدّة تزيد على ثلاثة قرون حتّى قام الشيخ عبد الله التستري (ت ١٠٢١ هـ) باستخراج جميع عبارات ابن الغضائري في كتاب **حلّ الإشكال في معرفة الرجال** وفهرسه ضمن ترتيب الحروف الهجائية، وسماه بـ: **رجال ابن الغضائري**. وهو الكتاب المتداول اليوم.

ولكن عناية القهبائي (من أعلام القرن الحادي عشر الهجري) كرّر ما قام به السيّد ابن طاووس قبل أربعة قرون، فعمل على إدراج ما كتبه أستاذه الشيخ التستري بما سمي بـ: **رجال ابن الغضائري** ضمن موسوعته الرجالية الموسومة بـ: **مجمع الرجال**.

وهذا الاندفاع - في إدراج أو استخراج كتاب ابن الغضائري من الموسوعات الرجالية خلال أربعة قرون من الزمان - فيه دلالة على أنّ طبيعة تقوية نسبة الكتاب أو تضعيفها إلى مصنفها كانت قضية اجتهادية بحثة.

ويبدو من كلام الشيخ الطوسي في مقدّمة كتابه **الفهرست** أنّ لابن الغضائري كتب رجالية أخرى بالإضافة إلى كتاب **الضعفاء**، فقال شيخ الطائفة في معرض تبريره سبب تأليف كتاب **الفهرست**: «إني لمّا رأيت جماعة من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث عملوا فهرس كتب أصحابنا... ولم أجد أحداً منهم استوفى ذلك... إلّا ما كان قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد - رحمه الله - فإنّه عمل كتابين،

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ١٨١

أحدهما في المصنّفات ، والآخر ذكر فيه الأصول واستوفاهما على مبلغ ما وجده وقدر عليه . غير أنّ هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا ، واخترم^(١) هو - رحمه الله - وعمد بعض ورثته إلى إهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب على ما حكى بعضهم عنهم^(٢) .

ولا شك أنّ ذكر المصنّفات أو الأصول يرتبط بدرجة ما من درجات وثاقة الراوي ، وهذا التقريب يقوّي الرأي القائل : بأنّ لابن الغضائري كتاباً في أسماء الثقات ، لكنّه تلف مع غيره من الكتب التي تلفت بعد موته رضوان الله عليه .

٤ - القرن السادس الهجري :

وهذا القرن يمثل امتداداً لعصر الشيخ الطوسي ونشاطه الدائب في تصنيف الرواة . إلّا أنّه لم يثمر إلّا بمصنّفين ، وهما :

الأوّل : كتاب الفهرست للشيخ متجب الدين علي بن موفق الدين عبيد الله بن بابويه القمي (ت بعد سنة ٥٨٥ هـ) . وهذا الكتاب كان متمماً لفهرست الشيخ الطوسي ، حيث أورد المصنّف فيه ما فات الشيخ الطوسي من أسماء معاصريه من مصنّفي الإمامية ، وأضاف إليه أسماء المصنّفين الذين صنفوا بعد وفاة الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) ولحد أكثر من قرن كامل بعد وفاة شيخ الطائفة .

وقد «أدرجه المجلسي في آخر مجلّدات البحار بتمامه .

وعمد إليه الشيخ الحرّ العاملي وفرقه في كتابه أمل الآمل مع ضمّ

(١) اخترم : مات قبل بلوغه الأربعين .

(٢) الفهرست - للشيخ الطوسي - : ٢ المقدمة .

تراجم أخر استفادها من سائر الاجازات ، كما صرّح بذلك في الأمل .
والسيد البروجردى رتبه على الحروف ، وعدّ تراجمه بثلاث وثلاثين
وخمسائة ، وذيلهم بستين ترجمة فانت المؤلف^(١) .

وقد كان الباعث على تصنيف هذا الكتاب أن السيد الجليل
أبى القاسم يحيى بن الصدر المرتضى استدعى المصنّف مخاطباً : «إن
شيخنا الموفق السعيد أباجعفر محمّد بن الحسن الطوسي - رفع الله
منزلته - قد صنّف كتاباً في أسامي الشيعة ومصنّفهم ، ولم يصنّف بعده
شيء من ذلك ؟

فأجابه الشيخ متجب الدين بقوله : لو أخر الله أجلي وحقّق أُملي ؛
لأضفْتُ إليه ما عندي من أسماء مشايخ الشيعة ومصنّفهم ، الذين تأخّر
زمانهم عن زمان الشيخ أبى جعفر - رحمه الله - وعاصروه^(٢) .
وهكذا كان ، فقد حقّق الله تعالى أمل الشيخ ومدّ في عمره فكتب
الفهرست .

ولكن ، يظهر من هذه الوثيقة أن فهرست الشيخ متجب الدين لم
يعكس طموحاً علمياً راود المؤلف نفسه ، بل كان يعبر عن حاجة اجتماعية
ماسة دعت السيد أبو القاسم لالتماس الشيخ متجب الدين للكتابة الرجالية ،
وهذا يعكس الفارق العلمي الشاسع بين عصري الشيخ الطوسي والشيخ
متجب الدين .

الثاني : كتاب معالم العلماء لرشيد الدين محمّد بن علي السروي
الشهير بابن شهر آشوب (ت ٥٨٨ هـ) . وقد «ألّفه تتميماً لفهرست شيخ

(١) مصفّى المقال : ٤٦٤ .

(٢) الفهرست - الشيخ متجب الدين - : ٥ - ٦ .

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ١٨٣

الطائفة ، وذكر فيه أنه زاد عليه نحواً من ثلاثمائة مصنف^(١) .

ويتضمن الكتاب (١٠٢١) ترجمة ، وفي آخرها (فصل فيما جهل مصنفه) و(باب في بعض شعراء أهل البيت عليه السلام) .

ولا شك أن القرن السادس الهجري عاش تحت مظلة أفكار شيخ الطائفة وما أسسه من منابع للفكر الإمامي في حوزة أهل البيت عليه السلام العلمية في النجف الأشرف ، وكانت هيمنة الشيخ العلمية وقدرته الهائلة على استرجاع ما فقد من مصادر عبر كتابات جديدة في علوم الشريعة ، أحد الأسباب التي جعلت الفقهاء الذين جاءوا من بعده - ولفترة طويلة - لا يتجزأون على مناقشة آرائه أو تنفيدها .

٥ - القرن السابع الهجري :

وكان من ثمار هذه الفترة كتابان مهمان لفقيهين جليلين من فقهاء الحلة ، حيث أفلت شمس المعرفة قليلاً عن النجف ، وهما : ابن البطريق (ت ٦٠٠ هـ) ، وابن طاووس (ت ٦٧٣ هـ) . والكتابان هما :

الأول : كتاب رجال الشيعة لشمس الدين أبو الحسين يحيى بن الحسن الأسدي الحلبي المعروف بابن البطريق (ت ٦٠٠ هـ) . ويعتد هذا الكتاب من مصادر ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) في كتاب لسان الميزان ، وجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) في كتابه بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة .

الثاني : كتاب حل الإشكال في معرفة الرجال لجمال الدين

أبو الفضائل أحمد بن موسى بن طاووس الحلبي (ت ٦٧٣ هـ)، حيث أدرج فيه كتاب الضعفاء المنسوب لابن الغضائري .
وتنوع أهميّة حلّ الإشكال من أنّه جمع فيه أسماء الرجال المذكورة في المصادر التالية :

- ١ - اختيار رجال الكشي للشيخ الطوسي .
- ٢ - الفهرست للشيخ الطوسي .
- ٣ - رجال الطوسي .
- ٤ - رجال النجاشي .
- ٥ - كتاب الضعفاء لابن الغضائري .
- ٦ - رجال البرقي .
- ٧ - معالم العلماء لابن شهر آشوب .

ونستقرئ من مقدّمة الكتاب : إنّ تجربة المصنّف كانت من التجارب الرائدة في حقل تصنيف الرجال .

يقول (رضوان الله عليه) : « وما أعرف أحداً سبقني إلى هذا على مرّ الدهر وسالف العصر ، وقد يكون عذر من ترك أوضح من عذر من فعل ، ووجه عذري ما نبّهت عليه أن الكتاب ملتبس جداً ، وفي تدييره على ما خطر لي بعدّ عن طعن عدوّ ، أو شكّ وليّ ، أو طعن في وليّ ، أو مدح لعدوّ . وذلك مظنة الاستيناس في موضع التهمة ، والتهمة في موضع الاستيناس ، وبناء الأحكام وإهمالها على غير الوجه ، وهو ردم لباب رحمة ، وفتح لباب هلكة »^(١) .

(١) التحرير الطاووسي : المقدّمة .

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ١٨٥

ولا شك أن محاولة ابن طاووس هذه تعتبر أول محاولة للكتابة الموسوعية في علم الرجال عند الشيعة الإمامية .

٦ - القرن الثامن الهجري :

وقد حظي هذا القرن بعملاقيين من عمالقة الفقه الشيعي في الحلة وهما :

ابن داود الحلّي ، تقي الدين الحسن بن علي بن داود (ت ٧٠٧ هـ) وكتابه الرجالي المعروف بـ: رجال ابن داود .

والعلامة الحلّي ، جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن المطهر الأسدي (ت ٧٢٦ هـ) وكتابه الرجالي الرئيسي المعروف بـ: خلاصة الأقوال في معرفة الرجال ، إضافة إلى كتب رجالية أخرى .

أ - كتاب رجال ابن داود :

وقد أثار هذا الكتاب الكثير من الجدل بين الفقهاء ؛ بسبب ما اعتبر فيه من أخطاء وهفوات ، ذكرها كتاب نقد الرجال للسيد مصطفى التفرشي ، وأحصاها كتاب سماء المقال في تحقيق علم الرجال للشيخ أبو الهدى الكلباسي .

والمراد بالأغلاط : أنه كثيراً ما يذكر الكشي ، ويكون الصواب النجاشي ، أو ينقل عن كتاب ما ليس فيه ، واشتباه رجلين بواحد ، وجعل الواحد رجلين ، أو نحو ذلك من الأغلاط في ضبط الأسماء ، وغير ذلك^(١) .

(١) رجال ابن داود - مقدمة للسيد محمد صادق بحر العلوم - : ١٤ .

وقد لخص الميرزا النوري موقف الفقهاء من الكتاب بالصورة التالية :
 « هو أول كتاب رتب فيه الآباء والأبناء على ترتيب الحروف ، وأول
 من جعل لأصول الكتب الرجالية والحجج : رموزاً تلقاها الأصحاب بالأخذ
 والعمل بهما في كتبهم الرجالية ، إلا أنهم في الاعتماد والمراجعة إلى كتابه
 هذا بين غال ومفرط ومقتصد .

فمن الأول : العالم الصمداني الشيخ حسين (ت ٩٨٤ هـ) والد
 شيخنا البهائي ، فقال في درايته الموسومة بـ : **وصول الأخبار إلى أصول**
الأخبار : وكتاب ابن داود رحمه الله في الرجال مغن لنا عن جميع ما صنف
 في هذا الفن ، وإنما اعتمادنا الآن في ذلك .

ومن الثاني : شيخنا الأجل المولى عبد الله التستري فقال - في
 شرحه على التهذيب في شرح سند الحديث الأول منه في جملة كلام له - :
 ولا يعتمد على ما ذكره ابن داود في باب محمد بن أورمة ؛ لأن كتاب ابن
 داود مما لم أجده صالحاً للاعتماد ؛ لما ظفرنا عليه من الخلل الكثيرة في
 النقل عن المتقدمين وفي تنقيذ الرجال والتميز بينهم ، ويظهر ذلك بأدنى
 تتبع للموارد التي نقل ما في كتابه منها .

ومن الثالث : جل الأصحاب ، فتراهم يسلكون بكتابه سلوكهم
 بنظائره ، ووصفوا مؤلفه بمدائح جليلة [كالمحقق الكركي في إجازته
 للقاضي الحلبي ، والشهيد في إجازته الكبيرة ...]^(١) .

والحق ، أن ترتيب الكتاب وإدخال عنصر الرموز ولغة الاختزال إلى
 علم الرجال ممن لم يسبق ابن داود أحد من علماء الرجال ، وقد كان على

إدراك ووعي من حجم إنجازهِ، فقال في المقدمة: «...فصنفت هذا المختصر، جامعاً لنخب كتاب الرجال للشيخ أبي جعفر - رحمه الله - والفهرست له، وما حققه الكشي، والنجاشي، وما حققه البرقي والغضائري وغيرهم. وبدأت بالموثّقين وأخرت المجروحين؛ ليكون الموضع بحسب الاستحقاق والترتيب بالقصد لا بالاتفاق.

ورتبته على حروف المعجم في الأوائل والثواني فالآباء، على قاعدة تقود الطالب إلى بغيته، وتسوقه إلى عنايته، من غير طول وتصفّح للأبواب، ولا خبط في الكتاب.

وضمّنته رموزاً تغني عن التطويل، وتنوب عن الكثير بالقليل.

وبيّنتُ فيها المظان التي أخذتُ منها، واستخرجت عنها. فالكشي: (كش)، والنجاشي: (جش)، وكتاب الرجال للشيخ: (جخ)، والفهرست: (ست)، والبرقي: (قي)، وعلي بن أحمد العقيقي: (عق)، وابن عقدة: (قد)، والفضل بن شاذان: (فش)، وابن عبدون: (عب)، والغضائري: (غض)، ومحمّد بن بابويه: (يه)، وابن فضال: (فض).

وبيّنت رجال النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، فكلّ ما أعلمت عليه برمز واحد منهم فهو من رجاله، ومن روى عن أكثر من واحد، ذكرت الرمز بعددهم. فالرسول: (ل)، وعلي: (ي)، والحسن: (ن)، والحسين: (سين)، وعلي بن الحسين: (ين)، ومحمّد بن علي الباقر: (قر)، وجعفر بن محمّد الصادق: (ق)، وموسى بن جعفر الكاظم: (م)، وعلي بن موسى الرضا: (ضا)، ومحمّد بن علي الجواد: (د)، وعلي بن محمّد الهادي: (دي)، والحسن بن علي العسكري: (كر)، ومن لم يرو عن واحد منهم: (لم).

وهذه لجة لم يسبقني أحد من أصحابنا - رضي الله عنهم - إلى خوض غمرها ، وقاعدة أنا أبو عذرها^(١) .

وكان رجال ابن داود متميزاً في المنهجية والترتيب العلمي ، فقد رتبته مصنفه على أساس الحروف الهجائية ، الأول فالأول من الأسماء وأسماء الآباء والأجداد ، وجمع ما وصل إليه من كتب الرجال في ذلك العصر ، فجعل لكل كتاب علامة مميزة . ولم يتطرق إلى ذكر المتأخرين عن الشيخ الطوسي إلا نادراً .

وصمّم كتابه على جزئين :

الأول : اختصّ بذكر الموثقين والمهملين .

الثاني : بالمجروحين والمجهولين .

ومن أهمّ ميزات الجزء الأول : إنّه وضع في آخره عنوان خاصّ لجماعة وصفهم النجاشي بقوله : «ثقة ثقة» مرتين ، عددهم أربعة وثلاثون رجلاً ، رتبهم على الحروف الهجائية ، وأضاف إلى ذلك خمسة رجال وصفهم ابن الغضائري بأنهم «ثقة ثقة» مرتين .

ومن ميزات الجزء الثاني : إنّه أورد فيه تسعة تنبيهات مفيدة خاصّة بالمفاهيم الرجالية .

ب - كتب العلامة الحلي في الرجال :

وهي أربعة كتب قيمة في علم الرجال ، إلا أنّ أهمّ ما وصلنا هو الكتاب الأول فقط ، بينما فقدت البقية . وهذه الكتب هي :

(١) رجال ابن داود : ١٣ - ١٤ المقدمة .

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ١٨٩

١ - خلاصة الأقوال في معرفة الرجال : وهو من المصادر الرجالية

المهمة عند الطائفة ، ونستلهم من مقمته أن علم الرجال أصبح جزءاً لا يتجزأ من أركان الاستنباط .

ولذلك فهو لا يكتف ذلك ، بل يصرّح به في مقدّمة الكتاب قائلاً : «إنّ العلم بحال الرواة من أساس الأحكام الشرعية ، وعليه تبنى القواعد السمعية ... إذ أكثر الأحكام تستفاد من الأخبار النبوية والروايات عن الأئمة المهديّة (عليهم أفضل الصلاة وأكرم التحيّات) ، فلا بدّ من معرفة الطريق إليهم ، حيث روى مشايخنا عليهم السلام عن الثقة وغيره ، ومن يعمل بروايته ، ومن لا يجوز الاعتماد على نقله ؛ فدعانا ذلك إلى تصنيف مختصر في بيان حال الرواة ومن يعتمد عليه ، ومن ترك روايته .

مع أنّ مشايخنا السابقين (رضوان الله عليهم أجمعين) صنفوا كتباً متعدّدة في هذا الفنّ ، إلّا أنّ بعضهم طوّل غاية التطويل مع إجمال الحال فيما نقله ، وبعضهم اختصر غاية الاختصار ، ولم يسلك أحد النهج الذي سلكناه في هذا الكتاب . ومن وقف عليه عرف منزلته وقدره ، وتميّزه عمّا صنّفه المتقدّمون ، ولم يطل الكتاب بذكر جميع الرواة ، بل اقتصرنا على قسمين منهم ، وهم :

١ - الذين اعتمد على روايتهم .

٢ - والذين اتوقّف عن العمل بنقلهم ، أما لضعفه أو لاختلاف الجماعة في توثيقه وضعفه ، أو لكونه مجهولاً عندي .

ولم نذكر كلّ مصنّفات الرواة ، ولا طوّلنا في نقل سيرتهم ، إذ جعلنا ذلك موكولاً إلى كتابنا الكبير المسمّى بـ : كشف المقال في معرفة

الرجال»^(١).

وأهمّ ميزة تميّز بها كتاب خلاصة الأقوال للعلامة الحلّي أنّه : نقل أسانيداً من رجال العقيلي ، وابن عقدة ، وثقات ابن الغضائري وكتب أخرى لم تصل إلينا ، فكان جسراً أوصلنا إلى كتب القدماء التي اندثرت لسبب من الأسباب ، وإلى ذلك أشار المحقّق التستري بالقول :

«إنّ ما ينقله العلامة من رجال الكشي والشيخ وفهرس النجاشي مع وجود المنقول في هذه الكتب غير مفيد ، وإنّما يفيد في ما لم نقف على مسنده كما في ما ينقل جزء من رجال العقيلي ، وجزء من رجال ابن عقدة ، وجزء من ثقات كتاب ابن الغضائري ، ومن كتاب آخر له في المذمومين لم يصل إلينا ، كما يظهر منه في سليمان النخعي .

كما يفيد أيضاً في ما ينقله من النجاشي في ما لم يكن في نسختنا ، فكان عنده النسخة الكاملة من النجاشي ، وأكمل من الموجود من ابن الغضائري . كما في ليث البخري ، وهشام بن إبراهيم العبّاسي ، ومحمّد بن نصير ، ومحمّد بن أحمد بن محمّد بن سنان ، ومحمّد بن أحمد بن قضاة ، ومحمّد بن الوليد الصيرفي ، والمغيرة بن سعيد ، ونقيع بن الحارث . وكما ينقل في بعضهم أخباراً لم نقف على أخذها ، كما في إسماعيل بن الفضل الهاشمي ، وفي ما أخذه من مطاوي الكتب كمحمّد بن أحمد النطنزي»^(٢).

٢ - كشف المقال في معرفة الرجال : وهذا الكتاب أكثر تفصيلاً من

كتاب خلاصة الأقوال ، حيث نقل فيه عن الرواة والمصنّفين ممّا وصل إليه

(١) رجال العلامة الحلّي : ٢ .

(٢) قاموس الرجال ١ / ١٥ .

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ١٩١
عن المتقدمين ، وذكر فيه أحوال المتأخرين والمعاصرين له . إلا أن الكتاب
لم يصلنا .

٣ - إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة : وقد ترجم له الشيخ آغا
بزرگ تهراني في الذريعة فقال : إن هذا الكتاب «في ضبط تراجم الرجال على
ترتيب حروف أوائل الأسماء ببيان الحروف المركبة منها : أسماؤهم ،
وأسماء آبائهم ، وبلادهم ، وذكر حركات تلك الحروف ... ورتبه جد
صاحب الروضات [السيد جعفر الخوانساري ت ١١٥٨ هـ] على النحو
المألوف من مراعاة الترتيب في الحرف الثاني والثالث أيضاً ، وسماه تجميع
الإيضاح في ترتيب الإيضاح ، وتّممه بإلحاق جملة من فوات العلامة ، مع
رعاية تمام الترتيب ، الشيخ علم الهدى ابن المحقق الفيض الكاشاني ،
وسماه نضد الإيضاح وهو مطبوع»^(١) .

٤ - تلخيص فهرست الشيخ الطوسي : وهو ملخص كتاب الفهرست
لشيخ الطائفة تهراني ، حيث قام المصنف بحذف الكتب والأسانيد الموجودة
في الفهرست .

والتحقيق :

إن هذا القرن حظي بترتيب ومنهجة أسماء الرواة بشكل لم يسبق له
مثيل في التاريخ الشيعي ، حيث بدأ فقهاء الإمامية بالتأكيد على كون الاعتناء
بالنظرية الرجالية ركن مهم من أركان الاستنباط الفقهي ، وكانت منهجة علم
الرجال واستخدام الشفرات والرموز وأساليب الاختزال الأخرى فيها محاولة
جديدة لتيسير مطالب هذا العلم للجيل الجديد من الفقهاء والمجتهدين .

وقبل أن نغلق ملف هذا القرن، لا بدّ من معالجة الفروق المنهجية بين كتابي الخلاصة للعلامة الحلّي ورجال ابن داؤد ومناقشتها.

ولا شك أنّ الكتابين قد كتبا في وقت متقارب، ولذلك فإنّ نقاط الالتقاء والابتعاد تُلحظ من زاوية معاصرة المؤلفين أحدهما الآخر. بمعنى أنّ المنهج العلمي في كلا الكتابين قد فرضته الظروف الاجتماعية والأجواء العلمية في ذلك القرن، خصوصاً الجوّ العلمي التنقيحي الذي فرضه استاذهما السيّد ابن طاووس (ت ٦٧٣ هـ) على الحوزة العلمية الإمامية آنذلك. والمعاصرة بطبيعتها تفرض التقاءً في الأفكار والمناهج، إلاّ أنّها تفرز فوارق ثانوية أيضاً، ومن تلك الفوارق بين الكتابين:

أولاً: قسّم ابن داؤد كتابه إلى قسمين: الأول: اختصّ بذكر الموثقين والمهملين، بينما اختصّ الثاني: بالمجروحين والمجهولين. ثمّ ختم بحثه بتسعة تنبيهات مفيدة.

بينما قسّم العلامة كتابه إلى قسمين أيضاً: الأول: فيمن اعتمد عليه من الرجال، والثاني: اختصّ بذكر الضعفاء ومن ردّ قوله أو وقف فيه. وختم بحثه بعشر فوائد مهمّة.

فليس من فارق جوهري يذكر في منهجية الكتابين، عدا أنّ ابن داؤد أدرج في آخر القسم الأول أسماء الرجال الذين وصفهم النجاشي بقوله: «ثقة ثقة» مرّتين، والذين وصفهم ابن الغضائري بنفس الوصف.

ثانياً: اختصّ القسم الأول من رجال ابن داؤد: فيمن ورد فيه أدنى مدح، حتّى لو اقترن مع ذمّ كثير ولم يعمل بخبره. والثاني: فيمن ورد فيه أدنى ذمّ، ولو كان ثقة وعمل بخبره.

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ١٩٣

فقد ورد اسم بريد العجلي ، وهو الثقة الجليل ، في القسم الثاني ؛ لأن فيه رواية ذمّ ربّما رويت تقيّةً . وورد اسم هشام بن الحكم ، وهو ثقة ، في القسم الثاني ؛ لأنّ استاذة كان فاسد المذهب .

بينما اختصّ القسم الأوّل من الخلاصة : بمن عمل بروايته ورجح عند المصنّف قبول قوله ، فذكر الممدوح لعمله بروايته ، وذكر أيضاً الراوي الذي فسد مذهبه إذا عمل بروايته ، كابن بكير ، وعلي بن فضال . والقسم الثاني : اختصّ : بمن لا يعمل بروايته أو توقّف فيه كالموثّقين غير الممدوحين .

ثالثاً : إنّ ابن داؤد أدرج في القسم الأوّل من كتابه الممدوحين والمهملين أيضاً . والمراد بالمهمّل : من عنونه الأصحاب ولم يضعّفوه . بينما اقتصر العلامة في القسم الأوّل من الخلاصة على الممدوحين ، ولم يذكر المهملين .

رابعاً : اعتاد ابن داؤد على ذكر الراوي - الذي اختلف في وثاقته علماء الرجال - فيذكره في القسم الاول على أساس مدحه ، وفي القسم الثاني على أساس جرحه .

بينما اختط العلامة طريقاً آخر وهو : إنّ لا يعنون الراوي المختلّف فيه بين الرجاليّين في القسمين ، بل أنّه إذا رجّح المدح ذكره في القسم الأوّل وإن رجّح الذمّ أو توقّف فيه ؛ ذكره في القسم الثاني .

خامساً : التزم ابن داؤد بذكر سند كلّ من أخذ عنه من كتب الرجال ، ولكن أحياناً قليلة نرى أنّه لم يرمز للمستند . والمرجّح أنّه تصحيف .

بينما كان للعلامة في الخلاصة منهج آخر وهو : إنّ إذا أخذ من الكشي أو النجاشي أو فهرست الشيخ أو رجال ابن الغضائري فإنّه لا يذكر المستند ، بل ينقل نفس العبارة ، وإذا نقل من كتاب الغيبة للشيخ الطوسي أو من

رجال ابن عقدة أو رجال العقيلي ؛ فإنه يصرّح بالمستند .

٧ - القرنين التاسع والعاشر الهجريين :

وقد كانت تلك المنهجية الجديدة لعلم الرجال - والتي لاحظنا نشوءها في القرن الثامن الهجري على يدي ابن داود والعلامة الحلّي - مؤونة مستمرة لعلماء القرنين التاسع والعاشر الهجريين . فلم يرَ هذين القرنين أيّ مصتَفَ رجالي يستحقّ الذكر ، عدا كتاب رجال النيلي للسيد علي بن عبد الحميد النيلي (ت ٨٤١ هـ)^(١) .

ولا شك أن هيمنة العلامة الحلّي العلمية ، ودقته في تثبيت مباني علم الرجال كانت قد أثرت الطائفة بما يناسب حجم النشاط الفقهي والأصولي الضخم خلال ثلاثة قرون من عمر النشاط العلمي للطائفة ، ولكن تبدّل الزمان ، والابتعاد الشديد عن عصر النصّ ، وتطور الفكر الفقهي والأصولي الشيعي بما يتناسب وحاجات المكلفين الشرعية ، قد أوجد حاجة ملحة جديدة للكتابة مرة أخرى في علم الرجال ، وقد كان القرن الحادي عشر نموذجاً من نماذج النشاط المتجدّد لدراسة علم الرجال .

٨ - القرن الحادي عشر الهجري :

وقد شهدت هذه الفترة نشاطاً ملحوظاً في تبويب علم الرجال وإلباسه ثوباً جديداً ، فكانت من ملامحها إعادة تبويب أسماء الرواة على أساس : الصحيح ، والحسن ، والموثق ، والضعيف ، كما هو المعمول به في

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ١٩٥

علم الحديث ، ولم يكن هذا اللون من الترتيب معمولاً به في السابق .

ومن فقهاء هذه الفترة الذين كتبوا في علم الرجال :

أ - الشيخ جمال الدين أبو منصور حسن بن الشيخ زين الدين
العامللي (ت ١٠١١ هـ) ، والمشهور بـ: صاحب المعالم . وكتبه الرجالية
هي :

١ - التحرير الطاووسي لكتاب الاختيار من كتاب أبي عمرو الكشي .

٢ - ترتيب مشيخة من لا يحضره الفقيه .

٣ - التعليقات على خلاصة الأقوال .

وأهم هذه الكتب الثلاثة : كتاب التحرير الطاووسي ، وهو كتاب
استخرجه المصنّف صاحب المعالم من كتاب حلّ الإشكال في معرفة
الرجال للسيد ابن طاووس (ت ٦٧٣ هـ) ، وكتاب التحرير الطاووسي
مطابق لكتاب الاختيار من كتاب أبي عمرو الكشي في الرجال ، إلا أنّ
صاحب المعالم قام بتحريره وتحقيقه وتبويبه ؛ خشية تلفه ؛ لقلة النسخ
المعتمدة في ذلك القرن .

ب - الشيخ عبد النبي بن سعد الدين الجزائري (ت ١٠٢١ هـ) ،
وكتابه حاوي الأقوال في معرفة الرجال . و«هو أول كتاب رتب الرجال فيه
على أربعة أقسام - بحسب القسمة الأصلية للحديث - : الصحيح ، والحسن ،
والموثّق ، والضعيف»^(١) .

ونلمس في الكتاب اقتباساً من منهج ابن الغضائري في تضعيف
جملة من الرواة الذين لا يستحقّون التضعيف .

ج - المولى عناية الله بن علي القهبائي (ت بعد سنة ١٠٢٦ هـ)،
وكتابه الرجالي الكبير: مجمع الرجال، والقهبائي أحد تلاميذ المقدّس
الأردبيلي (ت ٩٩٣ هـ)، والمولى عبد الله التستري (ت ١٠٢١ هـ)،
والشيخ البهائي (ت ١٠٣١ هـ)، وقد توفي في حياة أستاذه الشيخ
البهائي عليه السلام.

ومجمع الرجال موسوعة رجالية جمعت الكتب التالية: الاختيار من
رجال الكشي، ورجال الطوسي، وفهرست الطوسي، ورجال النجاشي،
وكتاب الضعفاء المنسوب لابن الغضائري.

وللقهبائي كتب رجالية أخرى منها:

١ - ترتيب رجال الكشي.

٢ - ترتيب رجال النجاشي.

٣ - حاشية على كتاب نقد الرجال للتفريسي.

٤ - حاشية على كتاب منهج المقال للاسترابادي.

٥ - حاشية على كتابي الكشي والنجاشي في الرجال.

وهذه الوفرة في الإنتاج الفكري لعلم الرجال عند القهبائي وعمقه
الفكري في تحليل أحوال الرواة؛ دليل على تضلعه عليه السلام في هذا الحقل
الحساس من حقول المعرفة الإسلامية.

د - الميرزا محمد بن علي الأسترابادي (ت ١٠٢٨ هـ)، وكتبه
الثلاثة في أسماء الرجال:

١ - منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال (كبير).

٢ - تلخيص الأقوال في معرفة الرجال (وسيط).

٣ - الوجيز [في علم الرجال].

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ١٩٧

هـ - مصطفى بن الحسين التفرشي (لم نعثَر على تاريخ وفاته ، إلا أنه كان حيّاً سنة ١٠٤٤ هـ فاعتبرناه من فقهاء هذه المرحلة) ، وكتابه نقد الرجال المؤلّف سنة ١٠١٥ هـ . وهو كتاب «يشتمل على جميع أسماء الرجال الممدوحين والمذمومين والمهملين ، يخلو من تكرار أو غلط ، ينطوي على أحسن الترتيب ، يحتوي على جميع أقوال القوم - قدّس الله أرواحهم - من المدح والذمّ إلا شاذّاً شديداً الشذوذ»^(١) .

وكتابه ، كما وصفه الأردبيلي في جامع الرواة : «في كمال النفاسة ، ونهاية الدقة ، وكثرة الفائدة»^(٢) .

و - فخر الدين بن محمّد علي الطريحي النجفي (ت ١٠٨٥ هـ) ، وكتابه : جامع المقال فيما يتعلّق بالحديث والرجال ، وترتيب مشيخة الفقيه .

وهذا النشاط في تنقيح المنهج التبويبي لعلم الرجال كان نابعاً - بلا شكّ - من حاجة ملحة أملاها تبدّل الزمان والمكان ، وكان الهدف منه تسليط عين فاحصة على طبيعة الرجال الذين نقلوا الحديث وصدقهم في عملهم .

٩ - القرن الثاني عشر الهجري :

وأهمّ ميزات تطوّر علم الرجال في هذا القرن ، هو : التطوّر في تمييز المشتركات في الأسماء والكنى والألقاب ، والاستمرار في عمليّات الاختزال ، واستخدام الرموز ، وترتيب الطبقات .

(١) نقد الرجال : المقدمة .

(٢) جامع الرواة ٢ / ٢٣٣ .

ولا شك أنَّ البحث في (المشترك) مهمٌ للغاية في علم الرجال؛ فإنَّه يعني أنَّ الاسم قد يشترك أحياناً بين الراوي الثقة والراوي الضعيف، فكان لا بدَّ من التمييز بين المشتركات؛ لتوقُّف معرفة قيمة السند عليه.

وكان من رواد التصدي لمعالجة تلك المشكلة الشيخ محمد أمين الكاظمي، الذي سنذكره باعتباره من أعلام هذه الفترة الزمنية. فمن أهمِّ علماء هذه الفترة:

أ - الشيخ محمد أمين بن محمد علي الكاظمي (من فقهاء القرن الثاني عشر)، وكتابه هداية المحدثين إلى طريقة المحمّدين - في تمييز المشتركات - ويعرف الكتاب أيضاً بـ: مشتركات الكاظمي الذي ألفه سنة ١٠٨٥ هـ.

وقد ذكر المحقِّق آغا بزرگ الطهراني رحمته الله: إنَّه كان حياً إلى سنة ١١١٨ هـ^(١)، فعُدَّ من فقهاء هذه المرحلة. وقد رتَّب الكتاب على ثلاثة أقسام:

١ - المشتركون في الاسم الأوَّل فقط.

٢ - المشتركون في الاسم واسم الأب.

٣ - المشتركون في الكنى والنسب والألقاب.

وكان من أكثر المتمسِّكين بالكتاب وقيمته العلمية، الشيخ أبو علي الحائري المازندراني (ت ١٢١٦ هـ)، الذي واطب في كتابه منتهى المقال في أحوال الرجال بالنقل عنه في كلِّ ترجمة، رامراً لمستندها بـ: مشكا.

ب - الشيخ محمد بن الحسن الحرَّ العاملي (ت ١١٠٤ هـ)، وكتابه:

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ١٩٩

رسالة الرجال. وكان الشيخ الحرّ العاملي قد جعل الفائدة الثانية عشرة في خاتمة كتابه وسائل الشيعة خاصّة بأسماء الرجال^(١).

ج - الشيخ محمّد باقر بن محمّد تقي المجلسي (ت ١١١١ هـ)، وكتابه: الوجيزة، حيث قال صاحب الذريعة: «اقتصر فيه على بيان ما اتّضح له من أحوال الرواة، وجعل لها رموزاً: ق = الثقة. ح = الممدوح. ض = الضعيف. م = المجهول. وفي خاتمته ذكر مشيخة الفقيه أيضاً مرمزاً: صح = الصحيح. ح = الحسن. ق = الموثّق. م = المجهول. ض = الضعيف. ل = المرسل»^(٢).

والملاحظ أنّ الوجيزة لم تتعرّض لأسانيد مشيخة الطوسي التي أوردها في آخر كتابيه التهذيب والاستبصار.

د - الشيخ محمّد بن علي الأردبيلي (وهو من فقهاء القرن الثاني عشر الهجري)، وكتابه الرجالي: جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد.

وهذا الكتاب متّم لكتاب تلخيص الأقوال في معرفة الرجال للميرزا محمّد الأستربادي (ت ١٠٢٨ هـ) من حيث الاستدراكات والشروح والتصحيحات. وله كتاب آخر هو تصحيح الأسانيد، أدرجه الشيخ النوري في الفائدة الخامسة من فوائد خاتمة مستدرك الوسائل.

وكتاب جامع الرواة من الكتب الرجالية المهمّة في تلك الفترة؛ لأنّ المصنّف قدّ، وبعد بذل جهود كبيرة، استملك قدرة فائقة على تمييز الرواة، كتمييز التلميذ عن الشيخ، والراوي عن المروي عنه. وهذه قاعدة

(١) وسائل الشيعة ٢٠ / ١١٣.

(٢) الذريعة ٤٧/٢٥.

تحتاج إلى ضوابط دقيقة، وكأنه أدرك تَبَيَّنَ قيمة إنجازهِ فقال: «ومن فوائد هذا الكتاب، أنه بعد التعرّف على الراوي والمروي عنه، لو وقع في بعض الكتب اشتباه في عدم ثبت الراوي في موقعه يعلم أنه غلط وواقع غير موقعه. ومن فوائده أيضاً، أن رواية جمع كثير من الثقات وغيرهم عن شخص واحد تفيد أنه كان حسن الحال أو كان من مشايخ الإجازة»^(١).

هـ - السيد صدر الدين علي بن أحمد المعروف بالسيد علي خان (ت ١١١٨ هـ)، وكتابه: **الدرجات الرفيعة في طبقات الإمامية من الشيعة**. حيث رتّب أسماء الرجال على اثنتي عشرة طبقة: الصحابة، والتابعين، والمحدثين الرواة، والعلماء، والحكماء، والمتكلمين، وعلماء العربية، والسادة الصوفية، والملوك والسلاطين، والأمراء، والوزراء، والشعراء، والنساء. إلا أن هذا الكتاب، عدا الأقسام الثلاثة الأولى، يخرج عن طبيعة علم الرجال الذي نحن بصدده، والذي يتناول الرواة قدحاً أو مدحاً.

و - الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني الماحوزي (ت ١١٢١ هـ)، وكتابه الكبير: **معراج أهل الكمال إلى معرفة الرجال**، ومختصره: **بلغة المحدثين**.

ويعدّ كتاب **معراج أهل الكمال**، من الشروح المعتمدة على فهرست الشيخ الطوسي تهذيباً وتنقيحاً وترتيباً، والذي دعاه إلى كتابة الشرح هو كثرة التصحيف وحوادث الغلط والتحريف التي كانت ملحوظة في زمان المصنّف.

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ٢٠١

أما كتاب **بلغة المحدثين** فهو رسالة مختصرة وجيزة في تحقيق أحوال الرجال ، كتبها تذكراً لنفسه ومرجعاً يسيراً يرجع إليه من غير تعرض لاختلافات الأصحاب وأقوالهم ، ومن غير تعرض للمجاهيل والضعفاء .

١٠ - القرن الثالث عشر الهجري :

ومن أهم فقهاء هذه الفترة فقيهان كتبوا في علم الرجال ، هما : الوحيد البهبهاني ، والشيخ أبو علي الحائري .

فكتب الشيخ محمد باقر بن محمد أكمل المعروف بالوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٥ هـ) كتابه الرجالي : **التعليقة** ، وهي حواش كتبها تعليقاً على كتاب **منهج المقال** للميرزا الاسترآبادي ، وقد طبعت فوائد الوحيد البهبهاني (وهي مقدمة التعليقة) مع **رجال الخاقاني** .

أما الشيخ أبو علي محمد بن إسماعيل الحائري (ت ١٢١٦ هـ) ، أحد تلامذة الوحيد البهبهاني ، فقد كتب كتابه الكبير **منتهى المقال في أحوال الرجال المعروف بـ : رجال أبي علي** .

وأسلوب الكتاب ذو منهجة علمية دقيقة فقد « ابتدأ في كل ترجمة بكلام الميرزا الاسترآبادي في الرجال الكبير **منهج المقال** ، ثم بما ذكره الوحيد البهبهاني في التعليقة عليه ، ثم بكلمات أخرى على ما شرحها في أول الكتاب . وقد ترجم نفسه في باب الكنى ، وترك ذكر جماعة بزعم أنهم من المجاهيل ، وبزعم عدم الفائدة في ذكرهم . وسبقه في إسقاط المجاهيل المولى عبد النبي الجزائري في الحاوي ، وكذلك المولى خداويردي الأفسار .

وليتهم ما أسقطوهم ؛ لأنهم غير منصوصين بالجهالة من علماء

الرجال .

وصرح المحقق الداماد في الرواشح بلزوم الفحص عن حالهم .
ولنعم ما فعله تلميذه المولى درويش علي الحائري حيث أفرد رسالة
في ذكر من أسقطه الشيخ أبو علي من رجاله ، بعنوان : **تكملة رجال**
أبي علي .

وقد كتب الشيخ محمد آل كشكول كتاب **إكمال منتهى المقال** ، ذكر
في أوله وجه الحاجة إلى ذكر من عدّوهم مجاهيل ؛ ردّاً على التارخين
لذكرهم ، ثمّ ذكرهم جميعاً^(١) .

وهذا الاشتباه في حذف أسماء بعض الرواة - بزعم أنّهم من
المجاهيل - نشأ من الخلط بين فكرتي (المجهول) و(المهمّل) في علم
الرجال .

فالمراد من (المجهول) هو : من صرّح أئمّة الرجال فيه بالمجهولية ،
وهو أحد ألفاظ الجرح . ولذا عنون العلامة الحلي وابن داود المجاهيل في
الجزء الثاني من كتابيهما ، وهو الجزء المختصّ بالمجروحين .

والمراد من (المهمّل) هو : من عنونه أئمّة الرجال ولم يضعّفوه ، بل
لم يذكر فيه مدح ولا قدح .

وكان ابن داود يعنون المهملين ؛ لأنّه يعمل بخبرهم كالممدوحين ،
كما أنّه لا يصرّح بالإهمال فيمن يعنون منهم إلّا فيمن توهّم فيه مدح ، كما
في آدم بن المتوكّل ، فقال : [جش] مهمّل . وكما في الحسين بن
أبي الخطّاب ، فقال : [كش] مهمّل^(٢) .

(١) الذريعة ٢٣ / ١٣ .

(٢) رجال ابن داود : ٧٩ .

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ٢٠٣

وذهب المحقق الداماد الى أبعد من ذلك ، فادّعى أنّ من أهمله النجاشي يكون حسناً ، حيث قال في الرواشح : « فإذا قد استبان لك أنّ من يذكره النجاشي من غير ذمٍّ ومدح ... فيكون بحسب ذلك طريق الحديث من جهته قوياً ، لا حسناً ولا موثقاً ... »^(١) .

ولكن لفظي (المجهول) و(المهمّل) عاشا في منطقة رمادية عند بعض أجلة المتأخرين (كالشهيد الثاني ، والمجلسي ، والمامقاني) ؛ فاختلط عليهم الفرق بين اللفظين . فحسبوا أنّ (المهمّل) مجهول الحال . ولذلك فإنّهم اسقطوا المجاهيل من رجالهم .

ولكن نظرة فاحصة إلى هؤلاء المجاهيل ، يتبيّن لنا أنّهم ليسوا بمجاهيل ، بل أكثرهم كانوا مهمّلين في علم الرجال . ومع أنّ هذا القرن قد اكتنفه الغموض في بعض المصطلحات الأساسية لعلم الرجال ، إلاّ أنّه كان عضراً مثمراً بالفكر الرجالي . تحقيق كميّة علوم إسلاميّة

وكان من ثمار هذا القرن أيضاً كتاب لبّ الألباب في الدراية وعلم الرجال للشيخ محمّد جعفر الأسترابادي (ت ١٢٦٣ هـ) ، ومنظومة في أسماء الرجال للسيد حسين بن محمّد رضا البروجردي (ت ١٢٧٦ هـ) بعنوان : نخبة المقال في علم الرجال .

١١ - القرن الرابع عشر الهجري :

ويمكن عدّ هذه المرحلة من أنشط المراحل في تنقيح علم الرجال ، وإعادة ترتيبه ، وتدوينه في المدرسة الإمامية .

فكان الشيخ عبد الله بن محمد حسن المامقاني (ت ١٣٥١ هـ) رائد هذا القرن في الكتابة الموسوعية لعلم الرجال، وكتابه تنقيح المقال في أحوال الرجال من أكبر الموسوعات الرجالية المدونة عند الطائفة. فقد ترجم في تلك الموسوعة لعدد كبير من الأفراد قَدَّر بحوالي (١٦٣٠٧) اسماً، منها: ١٣٣٦٨ من الأسماء، ١٤٤٤ من الكنى، ١٣٤٣ من الألقاب، ١٥٢ من النساء.

ولكن، ومع موسوعية هذا العمل الرجالي الجليل، إلا أنه أخذ عليه: إنَّ المصنّف كان يخلط بين المهمل والمجهول.

وقد راج هذا الخلط في عصر الشهيد الثاني والمجلسي إلى عصر المامقاني، إلا أنَّ فكرة الخلط أثارت جدلاً بين الفقهاء.

قال المحقّق الداماد في الرواشح: «لا يجوز إطلاق المجهول الاصطلاحي إلا على من حكم بجهالته أئمة الرجال»^(١).

إلا أنَّ العلامة آغا بزرك الطهراني لم يتردّد في ردّ المحقّق الداماد، مفسّراً موقف المتأخّرين من وصفهم الراوي بالمجهولية: «...ومن هذا التصريح يلزم الجزم بأن مراده من قوله (مجهول) ليس أنّه محكوم بالجهالة عند علماء الرجال، حتّى يصير هو السبب في صيرورة الحديث من جهته ضعيفاً، بل مراده أنّه مجهول عندي، ولم أظفر بترجمة مبيّنة لأحواله»^(٢).

ولكن الحقُّ أنَّ علم الرجال لا يحتمل هذا التفسير، فعندما يصرّح عالم الرجال بمجهولية راوٍ لا بدّ أن يكون صريحاً في مجهولية ذلك الراوي عنده، لا أن يطلق اللفظ بحيث يتبادر إلى الذهن مجهوليته على الإطلاق.

(١) الرواشح: ٦٠ الراشحة الثالثة عشرة.

(٢) الذريعة ٤ / ٤٦٧.

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ٢٠٥
وقد كان العلامة الحلّي صريحاً غاية الصراحة في ذلك، فيقول - عن
المجهول الذي يتوقّف عن العمل بنقله -: «... لكونه مجهولاً عندي»^(١).
فيكون موقف المحقّق الداماد في محلّه .

أما بقية التصنيفات في هذا القرن فهي كالتالي :

أ - كتاب توضيح المقال في علم الدراية والرجال للشيخ علي بن
قربان علي الكني (ت ١٣٠٦ هـ) . مطبوع مع رجال أبي علي .

ب - كتاب طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال للسيد علي
أصغر بن محمّد شفيح الجابلق البروجردي (ت ١٣١٣ هـ) .

ج - كتاب شعب المقال للميرزا نجم الدين أبو القاسم بن محمّد بن
أحمد بن مهدي بن أبي ذر النراقي (ت ١٣١٩ هـ) .

د - كتاب إتقان المقال في أحوال الرجال للشيخ محمّد مهدي نجف
(ت ١٣٢٣ هـ) .

هـ - كتاب ملخص المقال للميرزا إبراهيم بن الحسن الدنبلي
(ت ١٣٢٥ هـ) .

و - كتاب بهجة الآمال في شرح زبدة المقال في علم الرجال للشيخ
علي بن عبد الله بن محبّ الله بن محمّد جعفر العلياري التبريزي
(ت ١٣٢٧ هـ) .

والكتاب من خمسة مجلّدات بالطبعة الحجرية، ثلاثة منها شرح
مزجي لكتاب زبدة المقال في معرفة الرجال تأليف العلامة السيد حسين
البروجردي (ت ١٣٨٠ هـ)، وهو منظومة في علم الرجال جاء فيها :

سميته بزبدة المقال في البحث عن معرفة الرجال
ناظمه الفقير في الكونين هو الحسين بن رضا الحسيني

والمجلدان الآخران منها شرح لـ: منتهى المقال، وهو منظومة للشارح نظمت من أجل تكميل منظومة البروجردى، ولم يذكر السيد البروجردى رحمته المتأخرين ولا المجاهيل من الرواة. فاستدرك الشارح (العلياري) ذلك النقص وأتمه بالنظم والشرح في المجلدين الأخيرين. وتركيبية الكتاب مؤلفة من: مقدمة وعشرة فصول. أما الفصل الحادي عشر فهو في أصحاب الإجماع.

ز - كتاب رجال الخاقاني للشيخ علي الخاقاني (ت ١٣٣٤ هـ)، وفيه فوائد رجالية قيمة مع تعريف للمذاهب والفرق المنحرفة.

ح - كتاب عين الغزال في فهرس أسماء الرجال للميرزا فضل الله بن شمس الدين اللواساني (ت ١٣٥٣ هـ). وهو «كتاب لطيف اقتصر فيه على الرواة إلى الطبقة السابعة، وهي طبقة الكليني، ورتبهم في جدولين لطيفين، أحدهما: فيمن تحقق له أصل أو كتاب أو راو معين عنه. والثاني: فيمن لم يتحقق فيه ذلك»^(١).

ط - مجموعة كتب رجالية للسيد أبو محمد الحسن بن هادي الصدر (ت ١٣٥٤ هـ) وهي: تكملة أمل الآمل، ونكت الرجال، ومختلف الرجال، وعيون الرجال، وبغية الوعاة في طبقات مشايخ الإجازات.

ي - مجموعة كتب رجالية للشيخ أبو الهدى كمال الدين ابن الميرزا

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ٢٠٧
أبي المعالي الكليني الأصفهاني (ت ١٣٥٦ هـ)، وهي : سماء المقال في
تحقيق علم الرجال ، والدّر الثمين في المصنّفات والمصنّفين ، والفوائد
الرجالية .

ك - مجموعة رجالية للسيد هبة الدين محمد علي بن حسين
الشهرستاني (ت ١٣٨٦ هـ) وهي : ثقات الرواة ، والشجرة الطيبة في
سلسلة مشايخ الإجازات ، وطبقات أصحاب الروايات .

ل - كتاب مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال للشيخ المحقّق آغا
بزرگ الطهراني (ت ١٣٨٩ هـ) . وهو كتاب شامل يتناول التصنيفات
الرجالية عند الطائفة منذ البداية وحتى زمان تصنيفه .

١٢ - القرن الخامس عشر الهجري :

وهي مرحلة النقد الذاتي لعلم الرجال ، ومن أهم أعمال هذه المرحلة
لحد الآن ، ونحن لا نزال في الربع الأول من القرن الخامس عشر ، كتاب
معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة للسيد أبو القاسم بن علي أكبر
الخوئي (ت ١٤١٣ هـ) ، حيث ترجم فيه لـ (١٥٦٧٦) راوياً ورواية في
أربعة وعشرين مجلداً .

وقد حاول السيد الخوئي رحمته الله تثبيت المفاهيم الرجالية التي آمن بها ،
وجعلها مقاييس عامة للتوثيق والتعديل ، أو التجريح والإسقاط . فقد كان
الفقهاء يؤثّقون من يجدونه وكيلاً للإمام عليه السلام على قاعدة : إنّ الوكالة عبارة
عن توثيق المعصوم عليه السلام للوكيل .

بينما ينتهي السيد الخوئي على خلاف المشهور ، من أنّ الوكالة من
الإمام عليه السلام أمر لا يوجب التوثيق - وإن أوجب الاعتماد فيما يوكل إليه - وإنّ

ما لها من مداليل لا يشعر جميعها بأمانة الحديث بأي حال من الأحوال .
وقد سلك عليه السلام طريقاً جديداً في التعرّض للرواة من كتب الرجال
والحديث معاً ، وفي عدم الاكتفاء بتوثيقات المتأخرين للرواة إن كان للقدماء
فيهم رأي ، بل التدقيق على وجه علمي عن سبل وثاقبتهم وحسنهم .

فقد ضعّف من الرجال من مضى على توثيقه عدّة قرون ، أو وثّق من
مثنى تضعيفه في أكثر الكتب الرجالية وأخطرها ، ثم قد وجد اتحاداً بين
كثير من الرجال الذين تعدّدت أسماؤهم وعناوينهم ، أو وجد في كثير ممّن
رأوا اتّحادهم تعدّداً واضحاً أغفله القدامى والمحدثون^(١) .

وبكلمة ، فقد كانت نظرية السيّد الخوئي في علم الرجال هو:
الاجتهاد في التوثيقات بناءً على الأسس العلمية المتّفق عليها بين الفقهاء .
ويتميّز كتاب معجم رجال الحديث بميزة علمية فريدة وهي :
الاستدلال على إثبات مستوى الراوي من حيث الوثاقة والحسن ، عن طريق
الاستقصاء لجميع ما ذكر في تقييم حال الراوي من روايات وأقوال ، وذكر
أسماء جميع الرواة الذين روى عنهم وذكر أسماء جميع الرواة الذين روى
عنه .

وهذا التوجّه يمثل مصداقاً لنظرية السيّد الخوئي المتمثلة بالاجتهاد
في توثيق الرواة .

ومن الكتب الرجالية النقدية كتاب قاموس الرجال للشيخ المحقّق
محمّد تقي التستري . وهو دراسة نقدية رجالية موسّعة لكتاب تنقيح المقال
للشيخ المامقاني عليه السلام . ومن انتقادات المصنّف على الشيخ المامقاني :

(١) معجم رجال الحديث : ١٤ المقدمة .

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ٢٠٩

١ - كثرة التطويل عند المامقاني ، كضميمة توثيق جمع من المتأخرين إلى ما وثقه القدماء . إلا أن المحقق التستري يرى أنه لا أثر له بعد وجود الأصل الواضح .

٢ - اشتباهات وردت في تنقيح المقال ، لاسيما فيما ينقله عن كتاب جامع الرواة ، فيذكر الراوي مروياً عنه والمروي عنه راوياً ، والرجل المترجم راوياً ومروياً عنه ، والواحد المعبر عنه بتعبيرات مختلفة في الأحاديث متعدداً .

٣ - التسوية بين من أهملوا حاله ولم يذكروا فيه قدحاً ولا مدحاً ومن جرحوه بالمجهولية .

هذه أهم المصنّفات الرجالية الرئيسية في المدرسة الإمامية . ولا بدّ من الإشارة إلى أن هناك مصنّفات عديدة أخرى أحجمنا عن ذكرها بغية الاختصار ، وإنّ ما ذكرناه كاف للتدليل على المراد ، وقد كانت الحوزة العلمية الأرض الخصبة للتطوّر الرجالي عند الشيعة الإمامية .



الفصل الثالث

الأصول الأربعمئة والمجاميع الحديثية الأربع

مقدمة :

لا شك أن الحديث عن الأصول الأربعمئة في المدرسة الإمامية ، يعكس مصداقاً من مصاديق تبدل الزمان والمكان . وقد عبّر الشهيد الثاني عن ذلك بالقول : « وكان قد استقر أمر المتقدمين : على أربعمئة مصنف لأربعمئة مصنف سموها : الأصول ، وكان عليها اعتمادهم ، ثم تداعت الحال إلى ذهاب معظم تلك الأصول ، ولخصها جماعة في كتب خاصة ، تقريباً على المتناول »^(١) . فكانت أحسن الكتب التي جمعت تلك الأصول المفقودة ، هي : الكافي ، والتهذيب ، والاستبصار ، ومن لا يحضره الفقيه .

وقد اختلف الفقهاء المتأخرين في استظهار معنى الأصول ، خصوصاً وأن المتقدمين - كالشيخ المفيد والنجاشي والشيخ الطوسي - لم يقدموا تعريفاً للمصطلح ، بل أرسلوه إرسال المسلمات .

والتحقيق ، أن ما اصطلح على أن فلان له أصل ، أو له أصل وكتاب ، أريد منه أنه كتب ما سمعه عن الأئمة عليهم السلام عموماً ، وعن الإمام الصادق عليه السلام بالخصوص مباشرة ، وجمعه بين دفتي مخطوط سُمي أصلاً .

أما إذا كان بينه وبين الإمام عليه السلام واسطة - بمعنى أنه لم يكن موجوداً زمن الإمام عليه السلام أو أنه لم يستطع مقابلة الإمام عليه السلام والسماع منه مباشرة بل

(١) شرح البداية في علم الدراية : ٧٤ .

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ٢١١
سمع من أفراد آخرين بعيدين زمنياً عن الإمام عليه السلام - فإن ما كتبه كان كتاباً
وليس أصلاً.

وهذا التمييز بين الأصل والكتاب دقيق ومهم للغاية ، ويظهر - فيما
يظهر - اعتناء الأصحاب (رضوان الله عليهم) بدقة نقل الحديث ، وتنبع
أهمية التمييز بين الأصل والكتاب من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية التي
كان يعيشها عصر النص ، خصوصاً محاولات السلطة السياسية اختلاق
أحاديث مزورة كان هدفها تزوير الأحكام الشرعية ومحو حقائق الدين .

فكان الأصحاب يعتنون بالأصول باعتبار أن وجودها وجود أصلي
واقعي بدوي غير متفرع من وجود آخر ، ولذلك أطلق عليه بالأصل .

قال الوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٥ هـ) أن : «الأصل هو الكتاب الذي
جمع فيه مصنفه الأحاديث التي رواها عن المعصوم عليه السلام أو عن الراوي
عنه»^(١).

وهو الصحيح ؛ لأن الأصل من كتب الحديث تعكس حقيقة تاريخية ،
وهي أن الراوي إنما كتب الرواية التي سمعها عن المعصوم عليه السلام مباشرة أو
عمن سمع منه ولم ينقلها عن كتاب أو عن مكتوب آخر .
ومقتضى صيرورة تلك المؤلفات أصولاً : إن تأليفها كان في عصر
الإمام المعصوم عليه السلام .

الأصول الأربعمئة :

ولا شك أن للأصل ميزة علمية ، وهي أن احتمال الخطأ أو السهو في

(١) الفوائد الرجالية : ٣٤ . مطبوع مع رجال الخاقاني .

الأصل المسموع بالمشافهة عن المعصوم عليه السلام أقلّ منها في الكتاب المنقول، وبذلك فإننا نطمئن بالمطابقة بين الألفاظ الصادرة عن المعصوم عليه السلام وبين عين الألفاظ المندرجة في الأصول، خصوصاً إذا كان مؤلف الأصل من المعتمدين عند الطائفة، فإن حديثه المنقول عن المعصوم عليه السلام يكون حجة شرعية بالنسبة لنا، وقد أخذ بذلك الكثير من فقهاءنا الأعلام.

فقد صرح الشيخ البهائي (ت ١٠٣١ هـ) في مشرق الشمسيين: بأن من الأمور الموجبة لصحة الحديث عند القدماء، هو وجود الحديث في كثير من الأصول الأربعمئة المشهورة المتداولة عندهم، وتكرّر الحديث في أصل أو أصلين منها بأسانيد مختلفة متعددة، ووجوده في أصل رجل واحد معدود من أصحاب الإجماع^(١).

بينما كان المحقق الداماد، وبعد أن تطرّق إلى الأصول الأربعمئة، قد تمّ رأي الشيخ البهائي بالقول: «وليُعلم أنّ الأخذ من الأصول المصححة المعتمدة أحد أركان تصحيح الرواية»^(٢).

ونظرة فاحصة إلى أسلوب كتابة تلك الأصول يمنحنا بعداً تاريخياً؛ لفهم طبيعة نقل الحديث ودقّة اتّباع أهل البيت عليهم السلام في نقل النصوص إلى الأجيال الجديدة المبتعدة عن زمن النصّ، وفي ذلك ثلاثة أدلّة:

١ - روى السيّد ابن طاووس (ت ٦٧٣ هـ) بإسناده عن أبي الوضّاح محمّد بن عبد الله بن زيد النهشلي، عن أبيه، أنّه قال: «كان جماعة من أصحاب أبي الحسن الكاظم عليه السلام من أهل بيعته وشيعته يحضرون مجلسه

(١) مشرق الشمسيين: ٢٦٩.

(٢) الرواشح: الراشحة التاسعة والعشرون.

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ٢١٣

ومعهم في أكماتهم ألواح أبنوس لطاف وأميال فإذا نطق أبو الحسن بكلمة ،
أو أفتى في نازلة ؛ أثبت القوم ما سمعوه منه في ذلك»^(١) .

٢ - ما ذكره الشيخ البهائي (ت ١٠٣١ هـ) من أنه : «قد بلغنا عن
مشايخنا عليهم السلام أنه كان دأب أصحاب الأصول أنهم إذا سمعوا عن أحد من
الأئمة عليهم السلام حديثاً بادروا إلى إثباته في أصولهم ؛ لئلا يعرض لهم نسيان
لبعضه أو كله بتمادي الأيتام»^(٢) .

٣ - ما ذكره المحقق الداماد (ت ١٠٤٠ هـ) من أنه : «يقال : قد كان
من دأب أصحاب الأصول أنهم إذا سمعوا من أحدهم عليه السلام حديثاً ؛ بادروا
إلى ضبطه في أصولهم من غير تأخير»^(٣) .

ويبدو من هذه النصوص : إن بعض الأصحاب كانت لديه ألواحاً
يكتب عليها ما كان يقوله الإمام عليه السلام ، وكانت تلك الألواح الخشبية
المصنوعة من الأبوس الناعم شخصية الطابع ، حيث يرجع إليها الراوي
للتأكد من دقة ألفاظ الحديث ، وتلك الألواح كانت دائماً عرضة للتلف ،
فأخذ الفقهاء يجمعون الأحاديث الشريفة من تلك الألواح في مجاميع
حديثية أربعة تناولها اليوم ، وهي : الكافي ، والتهذيب ، والاستبصار ، ومن
لا يحضره الفقيه .

والمشهور بين فقهاء الطائفة : إن عدد الأصول كان أربعمائة ؛ ولذلك
أطلق عليها الاسم .

والى ذلك أشار الشيخ أمين الإسلام الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) إلى أنه :

(١) مهج الدعوات : ٢١٩ .

(٢) مشرق الشمسين : ٢٧٤ .

(٣) الرواشح : بداية الراشحة التاسعة والعشرين .

«روى عن الإمام الصادق عليه السلام - من مشهوري أهل العلم - أربعة آلاف، وصنّف من جواباته في المسائل أربعمائة كتاب تُسمّى: الأصول، رواها أصحابه، وأصحاب ابنه موسى الكاظم عليه السلام»^(١).

وكتب المحقق الحلي (ت ٦٧٦ هـ) قائلاً: «إنّه كتبت من أجوبة مسائل جعفر بن محمد أربعمائة مصنّف لأربعمائة مصنّف سمّوها أصولاً»^(٢).

وذكر الشهيد الأوّل (ت ٧٨٦ هـ) أنّه قد: «كتبت من أجوبة الإمام الصادق عليه السلام أربعمائة مصنّف لأربعمائة مصنّف، ودوّن من رجاله المعروفين أربعة آلاف رجل»^(٣).

وذكر ذلك أيضاً الشيخ الحسين بن عبد الصمد (ت ٩٨٤ هـ) في درايته^(٤)، والمحقق الداماد (ت ١٠٤٠ هـ) في رواشحه^(٥).

والتحقيق :

إنّ تلك الأصول الأربعمائة قد كتبت في عصر أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، سواء كانوا مختصّين به، أو ممّن كانوا قد أدركوا أباء الإمام الباقر عليه السلام أو أدركوا ابنه الإمام الكاظم عليه السلام.

وقد نشطت في تلك الفترة، وهي فترة ضعف الدولتين الأموية والعباسية من سنة ٩٥ إلى سنة ١٧٠ للهجرة، حركة العلم والكتابة والتأليف، وكان عميد جامعة أهل البيت عليه السلام في تلك الفترة الإمام جعفر بن محمد

(١) إعلام الوري: ٢٠٠.

(٢) المعتبر: ٢٦.

(٣) الذكرى ١ / ٥٩.

(٤) الدراية - الشيخ حسين بن عبد الصمد -: ٤٠.

(٥) الرواشح: الراشحة التاسعة والعشرون.

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ٢١٥
الصادق عليه السلام ، الذي أحيى سنة رسول الله ﷺ بعد أن أراد الأمويون
إبادتها ومحوها من الوجود .

ومن الجدير ذكره :

إنَّ الأصول الأربعمئة لم تكن مرتبة ترتيباً موضوعياً أو معجمياً ، بل
كانت الروايات تكتب حسبما يقتضيه التسلسل الزمني للراوي لا التسلسل
الموضوعي للروايات ، ولذلك فإنَّ الفقهاء القدامى حاولوا جمع تلك
الأصول الأربعمئة ، وتبويبها ، وتنقيحها بشكل يسهل الانتفاع منها في
المجاميع الحديثية الكبرى عند الإمامية ، وعندها ضعف الاندفاع نحو
استنساخ الأصول الأربعمئة ؛ لمشقة الاستفادة منها ، وأصبحت المجاميع
الحديثية هي البديل الموضوعي لأحاديث أهل بيت النبوة عليه السلام .

وسوف نعرض نموذجاً مختصراً لهذه الأصول ، وقد استوفاهما بحثاً
العلامة المحقق الشيخ آغا بزرك الطهراني رحمه الله في الذريعة المجلد الثاني ص
١٢٥ - ١٦٧ . فأدرج أسماء (١١٧) أصلاً ، حسبما أوصله تتبُّعه العلمي حول
الموضوع .

فمن هذه الأصول :

١ - أصل أبان بن تغلب بن رباح البكري ، وهو : ثقة ، جليل القدر ،
عظيم المنزلة في أصحابنا ، خدم ثلاثاً من الأئمة عليهم السلام السجاد ، والباقر ،
والصادق عليهم السلام .

قال له الباقر عليه السلام : «أجلس في مسجد المدينة وافت الناس ، فإني
أحبُّ أن يَرى في شيعتي مثلك» ^(١) .

ومات أبان سنة ١٤١ هـ، فلمّا أتى الإمام الصادق عليه السلام نعيه، قال عليه السلام: «لقد أوجع قلبي موت أبان»^(١).

وذكر الشيخ الطوسي في فهرسه أصلاً لأبان بن تغلب.

٢ - أصل أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل، كنيته أبو جعفر كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام وأبي الحسن الكاظم عليه السلام. ترجمه النجاشي، واستظهر ابن طاووس بأن كتبه كانت أصولاً.

٣ - أصل إسحاق بن عمّار بن موسى الساباطي، وكان من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، ويرويه عنه محمد بن أبي عمير، ذكره الشيخ الطوسي في الفهرست، وقال: إنه فطحي، ثقة.

الكتب الحديثية الأربعة: كافي، أصول، إسناده

وهي الكتب التي صنّفها فقهاء الشيعة اعتماداً على الأصول الأربعمئة المندرسة، وتلك الكتب هي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه.

١ - الكافي :

وهو من أجل الكتب الأربعة في الحديث، ومن الأصول المعتمدة في ما نقل عن آل رسول الله ﷺ.

من تأليف الشيخ محمد بن يعقوب الكليني البغدادي

(١) حصر الاجتهاد : ٣٩ في الهامش .

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ٢١٧

(ت ٣٢٩ هـ)، كُتِبَ في الغيبة الصغرى مدة عشرين عاماً.

واشتمل **الكافي** على أربعة وثلاثين كتاباً، وثلاثمائة وستة وعشرين باباً. وينقسم إلى ثلاثة أقسام: الأصول، والفروع، والروضة. مطبوع بثمان مجلدات. وعدد الأحاديث الموجودة فيه (١٦، ١٩٩) حديثاً، منها: (٥٠٧٢) صحيح باصطلاح المتأخرين، و(١٤٤) حسن، و(١٠١٨) موثق، و(٣٠٢) قوي، و(٩٤٨٥) ضعيف^(١).

وتكمن أهمية كتاب **الكافي** في أنه صُنِفَ زمن الغيبة الصغرى، وهي فترة حساسة في تاريخ الشيعة الإمامية، حيث أوكل الإمام المهدي عليه السلام أربعة أشخاص يكونوا جسراً بينه وبين الأمة، وهم: عثمان بن سعيد العمري، وولده أبو جعفر محمد، وأبو القاسم الحسين بن روح، وعلي بن محمد السمری.

وقد كان الاتصال بالإمام المعصوم عليه السلام عن طريق الوكلاء - صمام أمان - لفضح الكتب الحديثية المزورة، فكان **الكافي** من أضبط الكتب الحديثية وأجمعها، فهو لم يتعرض لأي لون من ألوان التجريح، بل كان العكس، بحيث قال النجاشي في ترجمة الكليني مصنف الكتاب: «كان من أوثق الناس في الحديث وأثبتهم»^(٢).

ولكن، ومع أن **الكافي** من الكتب الحديثية المعتبرة عند الإمامية وتدور عليه رحى الاستنباط، إلا أنه احتوى على روايات صحيحة وأخرى غير صحيحة؛ وعليه لا بدّ للمجتهد من التمييز بين الصحيح وغير الصحيح.

(١) قام بعد الأحاديث الشيخ يوسف البحراني (ت ١١٨٦ هـ) في كتابه لؤلؤة البحرين: ٣٩٤.

(٢) رجال النجاشي رقم ١٠٢٦.

إذن نؤكد على نقطتين هنا في غاية الأهمية، وهما:

١ - إن أسماء - الرواة التي وردت في الكتاب - ليس كلها من الثقات .
فقد صرح الكليني بصحة روايات كتبه ، لا بوثاقة رجال رواياته .

والمراد من صحة الروايات هو: اقترانها بقرائن موضوعية أو شرعية تفيد الاطمئنان بصدورها عن أئمة الهدى عليهم السلام ، فقد تجتمع قرائن موضوعية عند أحد الفقهاء لتوثيق راوٍ معين ، بينما لا تنهض تلك القرائن عند فقيه آخر إلى درجة الوثاقة . مثلاً: وثاقة إبراهيم بن هاشم عند العلامة المامقاني ، قال : « ... ألا ترى أنهم ذكروا في إبراهيم بن هاشم ، أنه أول من نشر أحاديث الكوفيين بقم ، وهذا يدل على ما هو أقوى من حسن الظاهر بمراتب ؛ لأن أهل قم كان من شأنهم عدم الوثوق بمن يروي عن الضعفاء ، بل كانوا يخرجونه من بلدهم ، فكيف بمن كان هو في نفسه فاسقاً أو على غير الطريقة الحقّة ؟ »

فتحقق نشر الأخبار بينهم يدل على كمال جلالته ، ومع ذلك لم يصرح فيه أحد بالتوثيق والتعديل ^(١) .

فوثاقة إبراهيم بن هاشم عند العلامة المامقاني قد لا تجد لها صدئ عند فقيه آخر .

وبالنتيجة أن التوثيق أمر اجتهادي ، يخضع لضوابط مثل : تعارف الفقهاء على صدق الراوي ، وشياع ذلك ، وإمارات وقرائن تحفّ به خلال روايته بما يفيد القطع واليقين والاطمئنان .

وتصريح الكليني بصحة روايات كتبه ، تدل على تمام القرائن

(١) تنقيح المقال ١ / ١٧٦ المقدمة .

الموضوعية للرواة عنده ، ومن تلك القرائن :

« ١ - وجود [الحديث] في كثير من الأصول الأربعمئة المشهورة المتداولة بينهم التي نقلوها عن مشايخهم بطرقهم المتصلة بأصحاب العصمة سلام الله عليهم .

٢ - وتكرره في أصل أو أصلين منها فصاعداً ، بطرق مختلفة أو أسانيد عديدة معتبرة .

٣ - وكوجوده في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعة ، الذين أجمعوا على تصديقهم ، كزرارة ، ومحمد بن مسلم ، والفضيل بن يسار .

٤ - أو على تصحيح ما يصح عنهم ، كصفوان بن يحيى ، ويونس بن عبد الرحمن ، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي .

٥ - أو العمل بروايتهم كعمار الساباطي ونظرائه .

٦ - وكاندراجه في أحد الكتب التي عرضت على أحد الأئمة المعصومين عليه السلام فأنشأوا على مؤلفيها ، ككتاب عبيد الله الحلبي الذي عرض على الصادق عليه السلام ، وكتابي يونس بن عبد الرحمن والفضل بن شاذان ، المعروفين على الإمام العسكري عليه السلام .

٧ - وكأخذه من أحد الكتب التي شاع بين سلفهم الوثوق بها والاعتماد عليها ، سواء كان مؤلفوها من الإمامية ، ككتاب الصلاة لحريز بن عبد الله السجستاني ، وكتب بني سعيد ، وعلي بن مهزيار ، أو من غير الإمامية ، ككتاب حفص بن غياث القاضي ، والحسين بن عبيد الله السعدي ، وكتاب القبلة لعلي بن الحسن الطاطري ^(١) .

٢ - إن الروايات الواردة في الكتاب ليست كلها صحيحة أو معتبرة ، وقد لاحظنا الأرقام التي أعدها المحدث البحراني في كتابه **لؤلؤة البحرين** ، فكان الصحيح منها - باصطلاح المتأخرين - (٥٠٧٢) حديثاً من مجموع (١٩٩١٦) حديثاً (أي بنسبة ٣١ ٪) ، وهذه النسبة تغطي معظم الأحكام الشرعية ؟ لأن هناك الكثير من الأحاديث المكررة في ذات الموضوع . ومع ذلك فقد زعم بأن الاحتفاء الذي تمتع به الكتاب يقتضي استغناء الفقيه عن التتبع في أحاد رواه .

فقد وصفه الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ) : بأنه من أعظم كتب الشيعة . وقال فيه الشهيد الأول (ت ٧٨٦ هـ) : إنه لم يعمل للإمامية مثله . وقال فيه العلامة المجلسي (ت ١١١١ هـ) : بأنه أضبط الأصول وأجمعها .

ولكن مجرد الاحتفاء بالكتاب لا يعبر عن عصمته في جمع الأحاديث المعتبرة ؛ والضبط في الجمع والتبويب لا يحرز ضم الأحاديث الصحيحة بمعناها الواقعي . فهو **تَيَوُّر** وإن لم يرو في كتابه بلا واسطة إلا عن الثقات ، إلا أنه مع الواسطة روى عن الثقات وغير الثقات ، وهذا المورد يستدعي التدقيق في الروايات من قبل أجيال الفقهاء التي لحقت بعصر الكليني **تَيَوُّر** .

ووثاقة الكليني ، وضبطه ، وتحرّزه لا تضمن تماماً الوقوع في خطأ النقل عن الضعفاء . فقد يحصل ذلك استثناءً . وهذا - بحد ذاته - يستدعي التدقيق أيضاً . وقريب من ذلك ما فعله النجاشي ، فقد كان النجاشي ، إذا تعلّق الأمر بلا واسطة ، لا يروي إلا عن ثقة . إمّا مع الواسطة فهو يروي عن الثقة وغير الثقة .

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ٢٢١

يقول النجاشي في ترجمة أبي الفضل محمد بن عبد الله بن محمد: «كان [قد أفنى] في طلب الحديث عمره، أصله كوفي، وكان في أول أمره ثباتاً ثم خلط، ورأيت جل أصحابنا يغمزونه ويضعفونه، له كتب... رأيت هذا الشيخ، وسمعت منه كثيراً، ثم توقفت عن الرواية عنه إلا بواسطة بيني وبينه»^(١).

ولم يعتقد الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) بصحة جميع روايات الكافي، فنقل روايات من الكافي في كتابيه التهذيب والاستبصار، وناقش في أساندها وحكم بضعفها.

قال العلامة المجلسي: «أما جزم بعض المجازفين بكون جميع الكافي معروضاً على القائم عليه السلام؛ لكونه في بلد السفراء [بغداد]، فلا يخفى ما فيه.

نعم، عدم إنكار القائم وآبائه: عليه وعلى أمثاله من تأليفاتهم ورواياتهم مما يورث الظن المتأخم للعلم بكونهم: راضين بفعلهم ومجوزين للعمل بأخبارهم»^(٢).

و«الحق عندي أن وجود الخبر في أمثال تلك الأصول المفيدة، مما يورث جواز العمل به، ولكن لا بد من الرجوع إلى الأسانيد؛ لترجيح بعضها على بعض عند التعارض»^(٣).

ويؤيد ذلك ما ورد في مقدمة كتاب الكافي ذاته من عدم الجزم بقطعية صحة جميع الروايات الواردة عن المعصومين عليه السلام، فيقول:

(١) رجال النجاشي رقم ١٠٥٩.

(٢) مرآة العقول ١ / ٢٢ مقدمة المؤلف.

(٣) مرآة العقول ١ / ٢٢ مقدمة المؤلف.

«فاعلم يا أخي - أرشدك الله - أنه لا يسع أحداً تمييز شيء مما اختلف الرواية فيه عن العلماء : برأيه ، إلا على ما أطلقه العالم بقوله عليه السلام : عرضوها على كتاب الله ، فما وافق كتاب الله عز وجل فخذوه ، وما خالف كتاب الله فردوه ، وقوله عليه السلام : دعوا ما وافق القوم فإن الرشد في خلافهم ، وقوله عليه السلام : خذوا بالمجمع عليه ، فإن المجمع عليه لا ريب فيه . ونحن لا نعرف من جميع ذلك إلا أقله ولا نجد شيئاً أحوط ولا أوسع من رد علم ذلك كله إلى العالم عليه السلام وقبول ما وسع من الأمر فيه بقوله عليه السلام : بأيما أخذتم من باب التسليم وسعكم»^(١).

٢ - من لا يحضره الفقيه :

وهو الكتاب الثاني في الحديث ، من تأليف الشيخ محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) ، المعروف بالشيخ الصدوق .

اقتبس المصنف اسم كتابه من كتاب من لا يحضره الطبيب لمحمد بن زكريا الرازي .

ويعتبر الكتاب من الكتب الدقيقة في الحديث ، بل إن «من الأصحاب من يذهب إلى ترجيح أحاديث من لا يحضره الفقيه على غيره من الكتب الأربعة ؛ نظراً إلى زيادة حفظ الصدوق ، وحسن ضبطه ، وثبته في الرواية ، وتأخر كتابه عن الكافي ، وضمانه فيه بصحة ما يورده ، وإن لم يقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما روي ، وإنما يورد فيه ما يفتي به ويحكم

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ٢٢٣
بصحته ، ويعتقد أنه حجة بينه وبين ربه»^(١).

ومجموع أحاديث الكتاب (٥٩٦٣) حديثاً في (٤٤٦) باباً في أربعة مجلدات . المسانيد فيه (٣٩١٣) حديثاً ، والمراسيل (٢٠٥٠) حديثاً^(٢).

واتخذ الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه منهجاً جديداً مغايراً لمنهج الشيخ الكليني ، فاختصر الصدوق أسانيد الروايات ، وحذف أوائل السند ، ووضع المشيخة في خاتمة من لا يحضره الفقيه ؛ من أجل معرفة طريقه إلى من روى عنه .

بينما كان منهج الكليني في الكافي هو سرد السند بالكامل على الأغلب .

ولا شك أن كتاب من لا يحضره الفقيه لم يفلت من النقاش الدائر حول مدى حجّية جميع الروايات الواردة فيه :

١ - فقد زُعم بأن كتاب من لا يحضره الفقيه كتاب فتوى ، ولا بدّ أن تكون الروايات الواردة فيه صحيحة . فقد قال المصنّف رحمه الله في مقدّمته : «بل قصدتُ إلى إيراد ما أفتي به وأحكم بصحته»^(٣).

وبطبيعة الحال ، فإنّ وثوق الخبر عند المتقدّمين كان نابعاً من كونه من المعصوم عليه السلام ، لا كون الراوي من الثقات .

وقد أشار إلى ذلك المحقّق البهبهاني ، فقال : «إنّ الصحيح عند القدماء هو ما وثقوا بكونه من المعصوم أعمّ من أن يكون منشأ وثوقهم كون الراوي من الثقات ، أو أمارات أخر ، ويكونوا يقطعون بصدوره عنهم أو

(١) خاتمة مستدرک الوسائل ٤ / ٦ .

(٢) لؤلؤة البحرين : ٣٩٥ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ١ / ٣ .

يظنون»^(١).

فبلحاظ تغيّر الزمان والمكان ، فإنّ أصول البحث عن صحّة الروايات قد تبدّل ، فقد كان القدماء ، كالصدوق والطوسي وغيرهم يطمثنون إلى صحّة الحديث ؛ لوجود قرائن خارجية ملموسة في ذلك الزمان ، كوجود الحديث في الأصول الأربعمئة ، أو وجوده في الكتب المعروضة على أئمة أهل البيت عليهم السلام ككتاب (يونس بن عبد الرحمن) و(فضل بن شاذان) اللذين عرضا على الإمام العسكري عليه السلام مثلاً. وهذا لا يقطع بثوق الرواة ، بقدر ما يكشف صحّة الروايات في تلك الأصول والكتب .

٢ - إنّ مراسيل من لا يحضره الفقيه التي بلغت حوالي نصف حجم الأحاديث الكلّية في الكتاب ، بحاجة إلى بحث وتمحيص ، فهل يمكن الاعتماد على مراسيل الصدوق كما هو الحال مع أسانيده ؟ قال جماعة من الفقهاء : بحجّة مراسيل الصدوق .

فقال السيّد بحر العلوم في رجاله : « إنّ مراسيل الصدوق في الفقيه كمراسيل ابن أبي عمير في الحجّة والاعتبار ، وإنّ هذه المزيّة من خواصّ هذا الكتاب لا توجد في غيره من كتب الأصحاب »^(٢).

وقال المحقّق الداماد في الرواشح : « إذا كان الإرسال بالإسقاط رأساً جزماً ، كما قال المرسل (قال النبي ، أو قال الإمام) فهو يتمّ فيه ، وذلك مثل قول الصدوق في الفقيه (قال الصادق عليه السلام : الماء يطهر ولا يطهر) ، إذ مفاده الجزم أو الظنّ بصدور الحديث عن المعصوم ، فيجب أن تكون الوسائط عدولاً في ظنّه ، وآلا كان الحكم الجازم بالإسناد هادماً لجلالته

(١) تعليقة البهبهاني (الفوائد الرجالية) : ٢٧ .

(٢) رجال بحر العلوم ٣ / ٣٠٠ .

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ٢٢٥
وعدالته»^(١).

ولا شك أن قضية المراسيل تبقى قضية معلقة ، فحتّى لو وثق الشيخ الصدوق من صدور الرواية عن الإمام عليه السلام ، يبقى وثوقه حدساً لا يكشف لنا عدالة الراوي أو وثاقته .

٣ - إن وجود الكتب المعتبرة - التي كان معولاً عليها زمن النصّ - ككتب (الفضيل بن يسار) ، و(محمّد بن مسلم) ، و(حريز بن عبد الله السجستاني) ، و(عبيد الله بن علي الحلبي) وغيرها ، والتي ذكرها الصدوق في كتابه ، يقتضي تكثيف البحث حولها وحول طرقها إلى المعصوم عليه السلام ، وقد قال الشيخ الصدوق : إن جميع ما في من لا يحضره الفقيه : «مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول وإليها المرجع»^(٢) . إلا أن بعض تلك الكتب «هي كتب غيرهم من الأعلام المشهورين ، كرسالة والده إليه ، وكتاب شيخه محمّد بن الحسن بن الوليد . فالروايات المودعة في الفقيه مستخرجة من هذه الكتب معتقداً أنها كتب معروفة ومعتبرة ، وأمّا كونها صحيحة أو غير صحيحة ، فهو أمر أجنبي عن ذلك»^(٣) .

٣ - تهذيب الأحكام :

لشيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) .
ألّفه شرحاً لرسالة المقنعة في الفقه ، لشيخه محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد (ت ٤١٣ هـ) . وهو «أحد الكتب الأربعة ، المجاميع

(١) الرواشح : ١٧٤ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ١ / ٣ .

(٣) معجم رجال الحديث ١ / ٨٧ .

القديمة ، المعول عليها عند الأصحاب من لدن تأليفها حتى اليوم . ألفه شيخ الطائفة ، استخرجه من الأصول المعتمدة للقدماء التي هيأها الله له ، وكانت تحت يده من لدن وروده إلى بغداد سنة ٤٠٨ هـ ، إلى مهاجرته منها إلى النجف الأشرف»^(١) .

والكتاب مؤلف من أبواب عددها ٩٣ باباً ، وعدد أحاديثه (١٢٥٩٠) حديثاً^(٢) ، مطبوع بعشرة مجلدات .

قال الشيخ الطوسي في **عدّة الأصول** - على ما حكاه الفيض الكاشاني - : «إنّ ما أورده في كتابي الأخبار إنّما أخذه من الأصول المعتمد عليها»^(٣) .

وبعد أن ذكر الشيخ رحمته مختاره في حجية خبر الواحد ، إذا كان راويه إمامياً ، ولم يطعن في روايته ، وكان سديداً في نقله ، قال : «والذي يدلّ على ذلك إجماع الفرقة المحقّقة ، فإنّي وجدتها مجمعة على العمل بهذه الأخبار التي رووها في تصانيفهم ، ودوّنوها في أصولهم ، لا يتناكرون ذلك ، ولا يتدافعونه حتى أنّ واحداً منهم إذا أفتى بشيء لا يعرفونه سألوه : من أين قلت هذا ؟ فإذا أحالهم إلى كتاب معروف ، أو أصل مشهور ، وكان راويه ثقة لا ينكر حديثه ، سكتوا وسلّموا الأمر في ذلك ، وقبلوا قوله ... ومما يدلّ أيضاً على جواز العمل بهذه الأخبار - التي أشرنا إليها - ما ظهر من الفرقة المحقّقة من الاختلاف الصادر عن العمل بها ، فإنّي

(١) الذريعة ٤ / ٥٠٤ .

(٢) لؤلؤة البحرين : ٣٩٦ .

(٣) نقلها الفيض الكاشاني في الوافي ١ / ١١ المقدمة الثانية - طبعة حجرية . والعبارة غير موجودة في (عدّة الأصول) ، ولعلّها حُذفت من قبل النساخ قبل تحقيق الطبعات الحديثة .

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ٢٢٧

وجدتها مختلفة المذاهب في الأحكام، يفتي أحدهم بما لا يفتي به صاحبه في جميع أبواب الفقه، من الطهارة إلى باب الديّات من العبادات، والأحكام والمعاملات، والفرائض وغير ذلك، مثل اختلافهم في العدد والرؤية في الصوم...

وقد ذكرت ما ورد عنهم عليهم السلام من الأحاديث المختلفة - التي تختص بالفقه - في كتابي المعروف بـ: الاستبصار، وفي كتاب تهذيب الأحكام ما يزيد على خمسة آلاف حديث، وذكرت في أكثرها اختلاف الطائفة في العمل بها، وذلك أشهر من أن يخفى»^(١).

وهذا ما أكدّه المحقّق الحلّي (ت ٦٧٦ هـ) في معارج الأصول، فقال: «وذهب شيخنا أبو جعفر إلى العمل بخبر العدل من رواية أصحابنا، لكن لفظه - وإن كان مطلقاً - فعند التحقيق يتبيّن أنّه لا يعمل بالخبر مطلقاً، بل بهذه الأخبار التي رويت عن الأئمة عليهم السلام ودونها أصحاب، لا أن كلّ خبر يرويه الإمامي يجب العمل به، هذا الذي تبين لي من كلامه، ويدعي إجماع الأصحاب على العمل بهذه الأخبار...»^(٢).

٤ - الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار:

وهو من تأليف الشيخ الطوسي رحمته الله.

وهو أحد الكتب الحديثية الأربعة التي عليها مدار استنباط الأحكام الشرعية عند الإمامية، ويتكوّن من ثلاثة أجزاء: الأوّل والثاني يشتملان على العبادات، والثالث يتعلّق بالمعاملات وغيرها من أبواب الفقه، وقد حصر

(١) عدّة الأصول: ٣٣٧، ٣٥٤.

(٢) معارج الأصول: ١٤٧.

أحاديثه بالشكل التالي :

الجزء الأول في (٣٠٠) باباً ، فيه (١٨٩٩) حديثاً .

الجزء الثاني في (٢١٧) باباً ، فيه (١١٧٧) حديثاً .

والجزء الثالث في (٣٩٨) باباً ، فيه (٢٤٥٥) حديثاً .

فمجموع الأبواب (٩١٥) باباً ، تتضمن (٥٥٢١) حديثاً ، وهو مطبوع

في أربعة مجلدات .

وطريقة الشيخ في كتابي التهذيب والاستبصار : إنه قد يذكر جميع السند ، كما في الكافي ، وقد يقتصر على البعض بحذف المصدر ، كما في الفقيه . و«لكنه استدرك المتروك في آخر الكتابين ، فوضع له مشيخته المعروفة ، وهي فيهما واحدة غير مختلفة ، قد ذكر فيهما جملة من الطرق إلى أصحاب الأصول والكتب ، معن صدر الحديث بذكرهم ، وابتدأ بأسمائهم ، ولم يستوف الطرق كلها ، ولا ذكر الطريق إلى كل من روى عنه بصورة التعليق ، بل ترك الأكثر ؛ لقلّة روايته عنهم ، وأحال التفصيل إلى فهارس الشيوخ المصنّفة في هذا الباب ، وزاد في التهذيب الحوالة على كتاب الفهرست الذي صنّفه في هذا المعنى»^(١) .

والفنّ في الاستفادة من كتاب التهذيب : هو معرفة الطرق التي توصّل بها المصنّف إلى رواية الأصول والمصنّفات .

فقال في تفصيل بعض الطرق : «فما ذكرناه في هذا الكتاب عن محمّد بن يعقوب الكليني رحمه الله ، فقد أخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن نعمان رحمه الله ، عن أبي القاسم جعفر بن

(١) خاتمة المستدرک ٦ / ١٣ .

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ٢٢٩

محمّد بن قولويه رحمه الله ، عن محمّد بن يعقوب رحمه الله . وأخبرنا به أيضاً الحسين بن عبيد الله ، عن أبي غالب أحمد بن محمّد الزراري وأبي محمّد هارون بن موسى التلعكبري ، وأبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه ، وأبي عبد الله أحمد بن أبي رافع الصيمري ، وأبي المفضل الشيباني وغيرهم ، كلّهم عن محمّد بن يعقوب الكليني .

وأخبرنا به أيضاً : أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر ، عن أحمد بن أبي رافع ، وأبي الحسين عبد الكريم بن عبد الله بن نصر البزاز بتيس وبغداد ، عن أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني جميع مصنفاته وأحاديثه ، سماعاً ، وإجازة ببغداد بباب الكوفة ، بدرج السلسلة ، سنة سبع وعشرين وثلاثمائة^(١) .

ولكن تلك الطرق التي أوردها الشيخ في مشيخة التهذيب لم تكن مسندة في كلّ الحالات ، بل كانت أحياناً معلولة بضعف أو إرسال أو جهالة . وكان في بعض الأحيان يبدأ الحديث برواية لم يذكر لهم طريق في المشيخة ، ومن أجل تصحيح ذلك ، فقد حاول بعض الفقهاء الأجلاء طرح نظريات ؛ لتصحيح أسانيد الشيخ الطوسي :

منها : الرجوع إلى كتاب الفهرست ، فإنّ في الفهرست طرقاً إلى أرباب الكتب والأصول ، الذين أهمل الشيخ ذكر السند إلى كتبهم في كتاب التهذيب .

ومنها : الرجوع إلى الكتب الرجالية الأخرى كـ : مشيخة الفقيه ، ورسالة الشيخ أبي غالب الزراري ، وطريق النجاشي في رجاله ونحوها .

ومنها : ما ذكره الشيخ محمد الأردبيلي (ت ١١٠١ هـ) في كتابه المفقود تصحيح الأسانيد من الرجوع إلى أسانيد روايات التهذيبين (أي كتابي التهذيب والاستبصار)، ومعرفة الطرق الضعيفة أو المجهولة، من الطرق الصحيحة أو المعتبرة^(١).

قال المحقق الأردبيلي في مقدمة تصحيح الأسانيد: «إن ما ذكره علماء الرجال من طرق الشيخ قليل في الغاية، ولا يكون مفيداً في ما هو المطلوب، والشيخ لما أراد إخراج الروايات التي لم يذكر طريقه إلى أرباب الكتب في نفس التهذيب والاستبصار من الإرسال، ذكر في المشيخة والفهرست طريقاً أو طريقين أو أكثر إلى كل واحد من أرباب الكتب والأصول، فمن كان قصده الاطلاع على أحوال الحديث، ينبغي أن ينظر إلى المشيخة ويرجع إلى الفهرست...

إني لما رجعت إليهما، رأيت أن كثيراً من الطرق المورودة فيهما معلول على المشهور، بضعف أو إرسال، أو جهالة، وأيضاً رأيت أن الشيخ؛ ربما بدأ في أسانيد الروايات بأناس لم يذكر لهم طريقاً أصلاً، لا في المشيخة ولا في الفهرست؛ فلأجل ذلك، رأيت من اللازم تحصيل طرق الشيخ إلى أرباب الأصول والكتب، غير الطرق المذكورة في المشيخة والفهرست، حتى تصير تلك الروايات معتبرة، فلما طال تفكيري في ذلك وتضرعي، ألقى في روعي أن أنظر في أسانيد روايات التهذيبين، فلما نظرت فيها، وجدت فيها طرقاً كثيرة إليهم غير ما هو مذكور في المشيخة والفهرست، أكثرها موصوف بالصحة والاعتبار فصنفت هذه الرسالة،

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ٢٣١

وذكرتُ فيها جميع الشيوخ المذكورين في المشيخة والفهرست ، وذيّلتُ ما فيهما من الطرق الضعيفة أو المجهولة ، بالإشارة إلى ما وجدته من الطرق الصحيحة أو المعتبرة مع تعيين موضعها ، وأضفت إليهم من وجدتُ له طريقاً معتبراً ، ولم يذكر طريقه فيهما»^(١).

روى الشيخ الطوسي في التهذيب روايات علي بن الحسن الطاطري ، في الصلاة ، فقال : «علي بن الحسن الطاطري ، قال : حدّثني عبد الله بن وضّاح ، عن سماعة بن مهران ، قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : إنيّا أن تصلّي قبل أن تزول ، فإنّك تصلّي في وقت العصر خير لك أن تصلّي قبل أن تزول»^(٢).

قال الشيخ الطوسي في المشيخة : «وما ذكرته عن علي بن الحسن الطاطري ، فقد أخبرني به أحمد بن عبدون ، عن علي بن محمّد بن الزبير ، عن أبي الملك أحمد بن عمر بن كيسبة ، عن علي بن الحسن الطاطري».

وطريق الشيخ ضعيف ؛ بجهالة اثنين من الرواة هم : ابن الزبير وابن كيسبة ؛ وبذلك يتحقّق هذا الطريق في السند للوصول إلى واقعية قول الإمام عليه السلام ، ويقتضي عدم اعتبار الروايات الواردة من هذا الطريق التي يصل عددها إلى ثلاثين .

ولكن المحقّق الأردبيلي اقترح بأن يكون طريق التوثيق بالشكل

التالي :

(١) جامع الرواة : ٤٧٣ - ٤٧٥ الفائدة الرابعة . وأورده السيد البروجردي في مقدّمته

على جامع الرواة ١ / ٢٦٦ .

(٢) التهذيب ج ٢ حديث ٥٤٩ .

إنَّ الشيخ الطوسي روى في باب الطواف أربع روايات بالسند التالي :
(موسى بن القاسم ، عن علي بن الحسن الطاطري ، عن درست بن أبي منصور ، عن ابن مسكان) .

ولمّا كان (موسى بن القاسم) ثقة ، وطريق الشيخ إليه صحيح ، عندها يصبح الطريق إلى علي بن الحسن الطاطري سالكاً وصحيحاً ، لا عن طريق المشيخة ولا عن طريق الفهرست ، بل عن طريقه في المشيخة إلى موسى بن القاسم .

وقد أشكل على ذلك ^(١) : بأنَّ طريق الشيخ الطوسي إلى أحد الرواة إذا كان ضعيفاً فلا يمكن إصلاحه عن طريق معرفة راوٍ آخر وقع اسمه في ثانيا السند .

فتبقى مشكلة تصحيح أسانيد الشيخ الطوسي قائمة !

مركز تحقيق كتاب ترمذی علوم اسلامی
✽ ✽ ✽

(١) صاحب الإشكال هو السيد البروجردی رحمته الله .

الفصل الرابع الأصول الرجالية

الشيخ الطوسي : حلقة الإتصال بين متقدمي الأرباب الأصولية والمتأخرين .

توفرت للشيخ الطوسي رحمته ، من وسائل العلم والمعرفة والقدرة على التحليل والتركيب العقليين ، ما لم يتوفر لأحد سواه . فقد كانت تحت سلطته العلمية مكتبتين من أهمّ مكتبات العالم في القرن الخامس الهجري ، وهما مكتبة (سابور بن أردشير) وزير بهاء الدولة الديلمي في الكرخ ببغداد حيث كانت تحتضن الكتب القديمة الصحيحة بخطوط مؤلفيها أو بلاغاتهم . ومكتبة استاذة الشريف السيد المرتضى (ت ٤٣٦ هـ) الذي صحبه ثمانين وعشرين سنة . وكانت تحتوي على ثمانين ألف كتاب .

ومن المؤكّد أنّ تلك المكتبتين كانتا تحتويان على أصول الأصحاب الأربعمائة ، والمجاميع الحديثية القديمة التي جمعت فيها مواد تلك الأصول ، والكتب الخاصة بأسماء الرجال وتراجمهم .

وقد مكّنته تلك الثروة العلمية من تنظيم المصادر الرجالية القديمة وترتيبها ضمن منهج علمي وروح تأسيسية انفرد بها من بين القدماء . فقد أصبحت الكتب الرجالية التي دونها وهي : كتاب الرجال ، والفهرس ، واختيار الرجال للكشي ، من أهمّ المصادر الرجالية في المدرسة الإمامية . ودراسة معمّقة لآثار الشيخ الطوسي في علم الرجال تدفعنا إلى الاستنتاج بأنّه كان حلقة الإتصال بين أرباب الأصول الرجالية القديمة والمتأخرين ،

بكل ما تعنيه الكلمة من معنى . فقد أعاد رحمته كتابة أسماء الرجال وتراجهم ومصنّفاتهم . فانقذ علم الرجال من المصير الذي كان يمكن أن يؤول إليه . فكان لطف الله سبحانه على الأمة منعكساً في شخصية شيخ الطائفة رحمته .

فكتاب الرجال أو الأبواب تضمن زهاء (٨٩٠٠) اسم رتب على أبواب بعدد رجال أصحاب النبي صلّى الله عليه وآله ، ورجال أصحاب كل واحد من الأئمة عليهم السلام ، ورجال من لم يرو عنهم إلا بواسطة ، باباً باباً . وكان هدفه من هذا الجمع حفظ أسماء الرواة وتمييز طبقاتهم كمقدمة من مقدمات التعرف على أحوالهم وطبيعة صدقهم وأمانتهم في نقل الحديث .

وقد أشكل على كتاب رجال الطوسي أن مصنّفه رحمته قد يذكر الرجل في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام ثم يذكره في بعض أبواب من روى عنهم عليهم السلام ؛ فمن ذلك (ثابت بن شريح) فقد ذكره مرة في باب أصحاب الإمام الصادق عليه السلام ومرة أخرى في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام . و(فضالة ابن أيوب) ذكره تارة في باب أصحاب الكاظم عليه السلام ، وثانية في باب أصحاب الرضا عليه السلام ، وثالثة في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام . و(قتيبة بن محمد الأعشى) ذكره مرة في باب أصحاب الصادق عليه السلام وأخرى في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام . وهل هذا إلا تناقض ! إلا أن الفحص الدقيق يرفع هذا الإشكال الذي توهمه البعض . وأول من قام بذلك الفحص الدقيق هو الشيخ عبد الله المامقاني النجفي (ت ١٣٥١ هـ) في كتابه : تنقيح المقال في أحوال الرجال فقال : «والذي ظهر لي بلطف الله سبحانه بعد فضل الغوص في التراجع والالتفات إلى نكات كلمات الأعظم من دون تصريح أحد منهم بذلك : أن الرجال أقسام : (منهم) يروي عن الإمام عليه السلام دائماً بغير واسطة . و(منهم) لم يرو عن إمام عليه السلام أصلاً إلا بالواسطة لعدم دركه أزمته

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ٢٣٥

الأئمة عليهم السلام أو عدم روايته عنهم عليهم السلام . و(منهم) له روايات عن الإمام عليه السلام بلا واسطة ، وروايات عنه بواسطة غيره . فالذي يذكره الشيخ رحمه الله في باب من روى عن أحدهم عليهم السلام تارة وفي باب من لم يرو عنهم عليهم السلام أخرى ، يشير بذلك إلى حالتيه . فباعتبار روايته عنه عليه السلام بغير واسطة أدرجه فيمن روى عنه عليه السلام ، وباعتبار روايته عنه بواسطة آخر أدرجه في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام . ومصادقه كثير : (منهم) بكر بن محمد الأزدي ، فإن له روايات عن الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام بغير واسطة وروايات عن أحد الأئمة عليهم السلام بواسطة عمته غنيمه وغيرها ؛ فلذا أدرجه تارة في باب اصحاب الصادق عليه السلام ، وأخرى في باب أصحاب الكاظم عليه السلام ، وثالثة في باب أصحاب الرضا عليه السلام ، ورابعة في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام . و(منهم) ثابت بن شريح ...»^(١) .

وهذا التوجيه مطابق إلى مقدمة الشيخ الطوسي في رجاله حيث قال وهو بصدد بيان منهجية تأليف كتاب يشتمل على أسماء الرجال : «... ثم أذكر بعد ذلك من تأخر زمانه عن الأئمة عليهم السلام من رواة الحديث أو من عاصرهم ولم يرو عنهم ...»^(٢) . إلا أننا لا ننكر أن تلك كانت هفوة منهجية كان من الممكن تلافيها في عصر التأليف بإدراج قائمة تميز الرجال الذين لهم روايات عن الإمام عليه السلام بلا واسطة وفي الوقت نفسه لهم روايات بواسطة الغير ، عن غيرهم من الذين رووا عن الإمام عليه السلام أصلاً بغير واسطة .

وكان كتاب اختيار الرجال الذي جاء تنقيحاً لكتاب رجال الكشي

(١) تنقيح المقال في احوال الرجال ١ / ١٩٤ .

(٢) رجال الطوسي : ٢ .

الموسوم بـ: معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين عليهم السلام محاولة أخرى من شيخ الطائفة لبناء أساس متين لعلم الرجال .

إلا أن كتاب الفهرس اكتسب أهمية فائقة لدى الفقهاء ، لأن المصنف ذكر فيه المؤلفين الذين اتصل إليهم إسنادهم مع الإشارة إلى مكانتهم من الثقة والاعتماد أحياناً والإكتفاء بذكر مؤلفاتهم أحياناً أخرى . فقد كان مقصوده تتبع سرد المؤلفات والإسناد إليها .

وقد كان شيخ الطائفة رائداً في تبيان حقيقة مهمة وهي أن الوثيقة لا يمكن خدشها بانتحال الفرد الثقة مذهباً فاسداً ، فالذي يهمنا في هذا الحقل هو قبول الخبر لا قبول الشهادة . قال تتبع في كتاب عدة الأصول : « ... فأما ما ترويه الغلاة والمتهمون والمضعفون وغير هؤلاء مما يختص الغلاة بروايته ، فإن كانوا ممن عرف لهم حال استقامة وحال غلو عمل بما روه في حال الاستقامة وترك ما روه في حال خلطهم . ولأجل ذلك عملت الطائفة بما رواه أبو الخطاب محمد بن أبي زينب في حال استقامته وتركوا ما رواه في حال تخليطه . وكذلك القول في أحمد بن هلال العبرثاني وابن أبي عزافر وغير هؤلاء ، فأما ما يروونه في حال تخليطهم فلا يجوز العمل به على كل حال . وكذلك القول فيما يرويه المتهمون والمضعفون . وإن كان هناك ما يعضد روايتهم ويدل على صحتها وجب العمل به ، وإن لم يكن هناك ما يشهد لروايته بالصحة وجب التوقف في أخبارهم . فلأجل ذلك توقف المشايخ عن أخبار كثيرة هذه صورتها ، ولم يرووها واستثنوها في فهارسهم من جملة ما يروونه في التصنيفات . فأما من كان مخطئاً في بعض الأفعال أو فاسقاً بأفعال الجوارح وكان ثقة في روايته متحرزاً فيها فإن ذلك لا يوجب رد خبره وكون العمل به ، لأن العدالة المطلوبة في الرواية حاصلة

تاريخ النظرية الرجالية في المدرسة الإمامية (١) ٢٣٧

فيه . وإنما الفسق بأفعال الجوارح يمنع من قبول شهادته وليس بمانع من قبول خبره ، ولأجل ذلك قبلت الطائفة أخبار جماعة هذه صفتهم^(١) . وقد طبق الشيخ رحمته الله نظريته التي ذكرها هنا في كتاب **الفهرس** .

وربما نتمكن الآن ، وبعد هذا العرض عن نشاط الشيخ الطوسي في حقل علم الرجال ، من إدراج اهم معالم مدرسته رحمته الله ضمن النقاط التالية :

١ - ترتيب أسماء الرواة على حروف المعجم ، كما قام بذلك رحمته الله في كتاب **الأبواب** محاولاً تصنيف الرواة على أساس اختلاف عصور النبي صلوات الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام . وهذا العمل مهم في تمييز طبقات الرواة في الوقت الذي لم تتطرق الكتب الرجالية التي سبقت عصر الشيخ الطوسي إلى ذلك .

٢ - التمييز بين أصحاب الرواية وأصحاب اللقاء . فقد استخدم مصطلح (الأصحاب) للتمييز عن أصحاب الرواية ، وهم الذين رواوا عن الإمام عليه السلام ولكن لم يلتقوه إلا في موارد نادرة منها أنه ذكر (محمد بن أبي عمير) في أصحاب الإمام الرضا عليه السلام لكنه لم يذكره في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام مع أنه ممن لقيه عليه السلام . ومع ذلك ، فإن منهج الشيخ الطوسي كان دقيقاً في التمييز بين أصحاب الرواية وبين الذين التقوا الإمام عليه السلام وجهاً لوجه .

٣ - التمييز بين الرواة الذين رواوا عن الإمام عليه السلام بغير واسطة وبين الذين لم يرووا عن الإمام عليه السلام أصلاً إلا بالواسطة لعدم إدراكهم أزمنة الأئمة عليهم السلام .

٤ - تنقيح أحد المصادر الرجالية الرئيسية الذي كان مثقلاً بالأخطاء .
فقد عمد إلى تهذيب رجال الكشي الموسوم بـ: معرفة الناقلين عن الأئمة
الصادقين عليهم السلام وتجريده من الزيادات والأغلاط وسمّاه بـ: اختيار الرجال .
ويدلّ هذا الجهد على ما ذكرناه من أنّ الشيخ الطوسي كان قاعدة تأسيسية
للنظرية الرجالية في الحوزة العلمية الشيعية في النجف .

٥ - ترتيب أسماء أصحاب الكتب والأصول . وقد تناول ذلك في
كتابه الفهرس ، فذكر ما يزيد على تسعمائة إسم من أسماء المصنّفين أنهى
إلى كتبهم وأصولهم أسانيده عن مشايخه . وهذا الموضوع له أهميته في علم
الرجال ، لأنّ التصنيف أو كتابة الأصل قرينة تدلّ على لون من ألوان الإهتمام
بحمل الحديث عند الراوي ، على الأقل .

٦ - الإيمان بأنّ فساد المذهب لا يقدر في الوثاقة ، إذا كان الراوي
ثقة . أي إنّ لا يكذب ، بل يتحرّج في نقل الخبر ، ومعلوم عنه الإتقان في
ضبطه وتحملّه . قال الشيخ في مقدّمة الفهرس : «إذا ذكرت كلّ واحد من
المصنّفين وأصحاب الأصول فلا بدّ من أن أُشير إلى ما قيل فيه من التعديل
والتجريح ، وهل يعوّل على روايته أو لا ؟ وأبيّن عن اعتقاده ، وهل هو
موافق للحقّ أو هو مخالف له ؟ لأنّ كثيراً من مصنّفي أصحابنا وأصحاب
الأصول يتحلون المذاهب الفاسدة كالفطحية والواقفة وإن كانت كتبهم
معتمدة»^(١) . وقد فتح هذا الرأي ، باعتباره من المبادئ الرجالية ، الباب
للاخذ بالكثير من الروايات التي نظمتم بصورها عن المعصوم عليه السلام نقلها
لنا افراد علم منهم الصدق في نقل الحديث ، مع علمنا بأنّ مذاهبهم كانت
فاسدة .

٧ - ذكر الشيخ الطوسي في الفهرس في أكثر من موقع : «أخبرنا عدّة من أصحابنا» أو «أخبرنا جماعة من أصحابنا». وقد أوجب ذلك تبادراً بجهالة طريق روايته بذلك لعدم تسميته للعدّة أو الجماعة . إلّا أنّ ذلك التبادر يتبدّد بمعرفة الحقيقة وهي أنّ أغلب روايات الشيخ الطوسي قد جاءت عن طريق مشايخه الأربعة المعروفين وهم : الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ) ، وابن الغضائري (ت ٤١١ هـ) ، وابن عبدون (ت ٤٢٣ هـ) ، وابن أبي جيد (ت بعد سنة ٤٠٨ هـ) . وهؤلاء كلّهم ثقات ، ودخول أحدهم في العدّة كاف في صحّة الرواية .

وهذه الدقّة المبكّرة في مدرسة الشيخ الطوسي الرجالية وضعت أساساً متيناً لعلم الرجال ، وجعلت الشيخ الطوسي حلقة وصل بين الأصول الرجالية القديمة والعهد العلمي الجديد الذي نمى فيه علم الرجال في المدرسة الإمامية بشكل مطّرد .

للبحث صلة